



دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النفطية (العراق نموذجا)

م.م. محمد جاسم الريشاوي

Mohammed Alrishawi

جامعة الانبار - كلية الإدارة والاقتصاد

mohammed.jasim@uoanbar.edu.iq

الملخص

جاء هذا البحث للحديث عن أثر الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النفطية، واتخذ الباحث من دولة العراق أنموذجا للبحث، وهدف البحث إلى التعريف بالاستقرار الاقتصادي وبصناديق الثروة السيادية، ومعرفة دور تلك الصناديق بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وشرح النفع الذي يأتي من تلك الصناديق في الاستقرار الاقتصادي في العراق. وتأتي أهمية البحث من أهمية الصناديق السيادية وأثرها وتأثيرها في اقتصاديات الدول، وفي الاستقرار الاقتصادي من خلال الدور البارز الذي تقوم به ضمن الأسواق المالية العالمية، واتبع الباحث المنهج الاستقرائي إضافة إلى المنهج الاستنباطي التحليلي نظراً لملائمته لمتطلبات البحث، وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

إن الاستقرار الاقتصادي في العراق ضعيف على الرغم من الموارد الوفيرة الامكانات الهائلة لكن سوء إدارة وعدم تمكين ذوي الاختصاص من ممارسة أدوارهم في هذا الميدان يقف عائق أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالنسبة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق يتضح ان بعضها في تقلب دائم والبعض الآخر شبه مستقر، ويعتمد الاقتصاد العراقي على مكون واحد من مكوناته (مورد النفط) ولا تسهم المكونات الأخرى (زراعة صناعة سياحة... الخ) إلا مساهمة قليلة فيه، وهذا منافي لمفهوم الاستقرار الاقتصادي الذي يمثل ضرورة الاستفادة من قطاعات الاقتصاد ككل، ويتمتع العراق بشيء من الاستقرار مادامت أسعار النفط مرتفعة وعائداته منها كبيرة، ما ان حصلت ازمة اقتصادية كازمة (كورونا) او ازمة سياسية عسكرية فتتأثر أسعار النفط وتنخفض مما يؤدي إلى تعرض الاستقرار الاقتصادي في العراق إلى صدمة مستمرة حتى تحسن أسعار النفط، مما تنعكس هذه الازمة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وقد اثبتت صناديق الثروة السيادية أهميتها كإحدى الأدوات الاقتصادية الحديثة متعددة الأنشطة بضمنها أنشطة تسهم بتحقيق استقرار اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصناديق السيادية - البلدان النفطية - الاستقرار الاقتصادي .

Abstract

This research came to talk about the role of sovereign funds in achieving economic stability in the oil countries, and the researcher took the State of Iraq as a model for research, and the research aimed to introduce economic stability and sovereign wealth funds, and to know the role of these funds in indicators of economic stability, and to explain the benefit that comes from those funds in economic stability in Iraq. The importance of the research comes from the importance of sovereign funds and their role and impact on the economies of countries and in economic stability through the prominent role they play within the global financial markets, and the researcher followed the inductive approach in addition to the deductive analytical approach due to its suitability to the requirements of the research, and the researcher reached the following results: The economic stability in Iraq is weak despite the abundant resources and enormous potential, but the mismanagement and inability of specialists to exercise their roles in this field stands as an obstacle to achieving stability. As for the indicators of economic stability in Iraq, it is clear that some of them are in constant volatility and others are semi-stable, and the Iraqi economy depends on one of its components (oil resource) and the other components do not contribute (agriculture, tourism industry... This is contrary to the concept of economic stability, which represents the need to benefit from the sectors of the economy as a whole, and Iraq enjoys some stability as long as oil prices are high and its revenues are large, as soon as an economic crisis such as the (Corona) crisis or a political-military crisis occurs, oil prices are affected and fall, which leads to the exposure of economic stability in Iraq to a continuous shock until oil prices improve, which is reflected in this crisis on indicators of economic stability, and sovereign wealth funds have proven their importance. As one of the modern multi-activity economic tools, including activities that contribute to achieving economic stability.

Keywords: sovereign funds - oil countries - economic stability .

المقدمة:

شهد العالم نشأة عدة صناديق للثروة السيادية وتطورت العديد منها، إلا أنها بقيت مدة طويلة لا يعرفها الجمهور كما أنها كانت بعيدة عن السياسات ولم تحظى برعاية حتى ظهور الأزمة المالية العالمية، وفي سنة ٢٠٠٦ بدأت تظهر تغيرات عندما حدث جدل بخصوص المحاولة التي قامت بها شركة دبي العالمية للموانئ بشراء عمليات إدارة الموانئ في ٦ محطات بحرية كبيرة موجودة في الولايات المتحدة ومحاولة الشراء المقترحة أثارت شواغل متعلقة بالأمن الوطني في

الولايات المتحدة وأدى ذلك بشكل سريع إلى مناقشة واسعة النطاق بخصوص مسؤوليات هيئات الاستثمار السيادية والنتيجة الرئيسية، لهذا الجهد كان وراء قيام هذه الصناديق بوضع ممارسات ومبادئ متعارف عليها، وهي مبادئ سانتياغو والغاية من هذه العملية التي أدت إلى مبادئ سانتياغو كانت بتحديد عدة ممارسات التي من اختصاصها إعطاء المزيد من الوضوح على عمليات صناديق الثروة السيادية.

نقصد بتلك الخطوات المشاركة ببناء بيئة مستقرة أكثر من أجل التدفقات الاستثمارية عبر الحدود وتقادي ظهور مواقف وتوجهات مناهضة لتلك الصناديق. يؤدي هذه المهمة المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية الذي قام بإنشائه الصناديق التي قامت بوضع مبادئ سانتياغو، والغاية من هذه الرسالة يتمثل في فهم صناديق الثروة السيادية من منظور السياسات الاقتصادية وإدراك مدى اندماجها بالمشهد العالمي المالي المتغير ومقدار مساهمتها بالاستقرار الاقتصادي على المستويات العالمية والمحلية. وهو بهدف للإسهام بقسط لتهئية دواعي القلق بخصوص الأدوار المالية والاقتصادية التي تقوم بتأديتها تلك الصناديق في البلدان التي تستثمر فيها، وفي بلدانها الأصلية والدور الأساسي لهذه الصناديق يتضح في الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمة صناديق الثروة السيادية في برامج الاستثمار خارج البلد أو داخله وتوسع نطاق الاستثمار لتلك الصناديق حتى يضم الاستثمارات البيئية والاجتماعية والبنية التحتيةالخ. وهذا الأمر، ينعكس على دلالات الاستقرار الاقتصادي بشكل إيجابي والأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في ٢٠٠٨ غيرت طبيعة تركيز على صناديق الثروة السيادية، فعندما ننظر لمصادر تمويلها التي تعتبر نسبياً مستقرة التي تتمثل في إيرادات السلع الأساسية والنفط في حالات عديدة كانت تلك الصناديق مصدر مقبول لرؤوس أموال جديدة وخاصة أثناء الأزمة الصناعة المالية. وفي تجربة العراق نشير إلى أنه نستطيع المباشرة بتأسيس صندوق سيادي؛ لأنه يعد أداة مهمة بتحقيق عدة أهداف طويلة وقصيرة الأجل أهمها تقليص ميل الحكومة للسيطرة على الموارد المالية التي تأتي من النفط وفرض الاستقرار المالي، بالإضافة لتنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على النفط على اعتبار أنه مورد ناضج بالإضافة إلى أنه يسهم بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لعدة موارد معطلة واسترجاع هيكلية الاقتصاد العراقي بشكل يخدم التنمية بالبلد وعندما ننظر لموارد العراق الاقتصادية الهائلة، فإن الباحث يرى أهمية لإنشاء صناديق ثروة سيادية للعراق مرتبطة بالموازنة العامة لتصبح جزءاً منها من أجل تعظيم المنفعة الاقتصادية من استثمار وإدارة الموارد الطبيعية المتوفرة، وفي مقدمتها يأتي الغاز والنفط.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مقدار مساهمة الصناديق السيادية بتنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدانها التي تسهم بازدهار الاقتصاد من خلال تدعيم برامج الاستقرار الاقتصادي ؟

وتتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي؟ وما واقع صناديق الثروة السيادية في العالم؟

٢- كيف يمكن لصناديق الثروة السيادية المساهمة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

٣-مأمدى مساهمة صناديق الثروة السيادية لدولة العراق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

ثانياً: أهمية البحث:

أهمية الدراسة تكمن في ما يأتي:

تعدّ صناديق الثروة السيادية من الموضوعات التي تم تداولها في الآونة الأخيرة بين الباحثين الاقتصاديين وهي من الموضوعات الحساسة، كما ازداد تأثير تلك الصناديق وأثرها في اقتصاديات الدول وأيضاً في الاستقرار الاقتصادي من خلال دورها المهم ضمن الأسواق المالية العالمية.

ثالثاً: فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها؛ للصناديق الثروة السيادية دور بتحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء كان دور مباشر عن طريق المساهمة باستثمار قطاعات اقتصاديه مهمة أو لها دور ليس مباشر كمساهمتها بنسب معينة بتمويل العجز أو غيرها من مهام الاستقرار الاقتصادي .

رابعاً: أهداف البحث:

١-التعريف بالاستقرار الاقتصادي وبصناديق الثروة السيادية.

٢- معرفة دور تلك الصناديق بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي وإظهار أهمية تلك الصناديق بالاقتصاد العالمي.

٣- شرح النفع الذي يأتي من تلك الصناديق في الاستقرار الاقتصادي في العراق.

خامساً: منهج البحث:

للإجابة عن التساؤل المطروح اتبعنا مجموعة مناهج متمثلة في المنهج الاستقرائي الذي قمنا باعتماده من الناحية النظرية من خلال المسح المكتبي لمفاهيم متعلقة بالمنهج الاستنباطي التحليلي وبلاستقرار الاقتصادي وبصناديق الثروة السيادية، وأيضاً تم اعتماد المنهج التحليلي بتحليل الأشكال والنسب والجداول في الجانب التطبيقي الذي قمنا بتخصيصه من أجل دراسة مدى مساهمة صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حتى يتم الوصول إلى الاستنتاجات.

سادساً: حدود البحث:

سنوجز حدود لموضوع دراستنا كما يأتي:

الحدود الزمانية امتدت من ٢٠٠٠ _ ٢٠٢٠ .

الحدود المكانية: العراق.

سابعاً: الدراسات السابقة

-دراسة بعنوان: صناديق الثروة السيادية بين طموحات الدول النامية ومخاوف الدول المتقدمة، سمير محي الدين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ٢٠١٨.

هذه الدراسة هدفت للتعرف على صناديق الثروة السيادية وعلى مجالات وأساليب استثمارها وعلى مصادر تمويلها وعلى طبيعة نشاطها وإبراز وزنها وواقعها وبشكل عام مساهمتها في العالم وبشكل خاص في الدول النامية وتأثيرها على النظام المالي العالمي وتحديد مبررات وأسباب مخاوف الدول المتقدمة تجاه تلك الصناديق وتتبع التجارب الرائدة والناجحة لصناديق الثروة السيادية للدول النامية وتحليل البرامج اللاحقة والسابقة للاقتصاد الجزائري خلال مدة من ٢٠٠١ _ ٢٠٣٠ وتأثير أسعار البترول على التوازن الداخلي والخارجي وتميزت هذه الدراسة عن بأنها طرحت إشكالية الهيكل الأحادي عند اقتصاديات الدول التي اعتمدت على الموارد الطبيعية ووضحت أهمية أن يعالج الخلل بهيكل اقتصادها وتنوع الهيكل الاقتصادي من خلال الاعتماد على صناديق الثروة السيادية بشكل كلي من أجل إحراز تنوع اقتصادي كبير وتحويل الفوائض التي تأتي من الموارد إلى فوائد يتم إنتاجها في القطاعات الأخرى .

- دراسة بعنوان: التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، محمد حسين الجبوري وآخرون، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٤.

هدفت الدراسة إلى تحليل التجربة النفطية في النرويج واستكشاف مدى إمكانية تطبيقها في العراق، وأهم ما توصل إليه الباحث: الاقتصاد العراقي في وقتنا الحالي يتصف بأنه اقتصاد ريعي أحادي، في الوقت الذي يعد فيه هذا الاقتصاد له عدة مقومات التي مهمتها إبعاد الاقتصاد عن الريعية وتنويعه؛ إذ نستطيع أن نستفيد من تجربة النرويج في تجربة النفط ودراساتها في جميع تفاصيلها وإجراء محاولة لتطبيقها في العراق.

- دراسة بعنوان: دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة إلى حالة أبوظبي، سليمان عبد الكريم، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٤.

هذه الدراسة هدفت لتوضيح طريقة الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة من خلال صناديق الثروة السيادية وتوصلت إلى أن تلك الصناديق حل وضرورة استراتيجية للدول العربية التي تتمتع بوجود فوائض نفطية لترشيد تلك الفوائض، لكن يوجد شرط أن تستثمر بشكل جيد، ويجب على الهيئات المعنية فرض رقابة لازمة عليها.

- دراسة بعنوان: الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة، واثق علي محي المنصوري، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٢.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الصناديق السيادية في الاقتصاد الكلي، وأن أهم ما توصل إليه الباحث: العمل على تأسيس مجموعة من الصناديق السيادية المتنوعة في العراق من سياسات الاستثمار ومصادر التمويل والتركيز على الاستثمار الداخلي على اعتبار أن الاقتصاد العراقي لديه شغف الاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة.

- دراسة بعنوان: دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر ، بوفليح نبيل، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٠.

هدفت الدراسة لإظهار مقدار وزن وأهمية صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي والدور الذي تقوم به في اقتصاديات دول النفط، وهذه الدراسة توصلت أن صناديق الثروة السيادية تتوفر على قدرات تمويلية عالية مكنها من أن تصبح ممول بديل عن مصادر التمويل الأجنبية.

- دراسة بعنوان: صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائد الفعلية، ماجد عبد الله المنيف، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت، ٢٠٠٩.

قام الباحث بالمقارنة بين الطفرات النفطية الثلاثة وحدد أسبابها وخصائصها ومميزاتها وأيضاً حلل الصناديق السيادية ومعايير حركتها وقدر أصولها ومقدار تأثير الأزمة المالية على تطورها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لصناديق الثروة السيادية والاستقرار الاقتصادي

أولاً: مفهوم صناديق الثروة السيادية:

هناك الكثير من التعاريف لصناديق الثروة السيادية سوف نتناول أبرزها فيما يأتي:

قام صندوق النقد الدولي بتعريفها بأنها صناديق أو ترتيبات استثمار لها هدف محدد وهي ملك الحكومة وتقوم بإنشائها لأهداف اقتصادية كلية (عبد، وآخرون، ٢٠١٦، ١٦٧)، وهي صناديق محافظة على الأصول وتقوم بمهمة توظيفها أو إدارتها بغية تحقيق أهداف مالية وتستهمل في ذلك استراتيجية تكفل الاستثمار في أصول المال الأجنبية (نصير وآخرون، ٢٠١٨، ٢٠).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فقد عرفت صناديق الثروة السيادية على أنها وسائط استثمار تملكها الحكومة وتدار بصورة مستقلة عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية وتُمول من الموجود من الصرف الأجنبي.

أما كيمت فيعرفها بأنها هي عدة قنوات رأسمالية تهيمن الحكومة عليها وتستثمر في أسواق الخارج (المنصوري، ٢٠١٢، ٨).

بينما ترومان من معهد الاقتصادات الدولية من واشنطن فكان تعريفه لتلك الصناديق بأنها هي قنوات من أصول دولية وفي بعض الأحيان أصول محلية تملكها الحكومة وتديرها بغية تحقيق غايات مالية واقتصادية متعددة.

بينما ماكينزي الدولي فيعرفها بأنها هي التي تمولت من احتياطات البنوك المركزية وغايتها زيادة العائدات المالية بمحددات أخطر معينة، وأيضاً أكد البروفيسور (كينبيليم) على التصاعد الدراماتيكي لصناديق الثروة السيادية في أسواق الاستثمار العالمي، وتنبأ بأنها ستشهد تطوراً على جميع الصعد (عزوبك، ٢٠١٣، ١٠).

أما وزارة الخزانة الأميركية، فقد عرفت صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق استثمار حكومية يتم تمويلها من خلال احتياطات العملات الأجنبية للدولة التي تدار بصورة مستقلة عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية وغايتها تحقيق الأرباح من خلال امتلاكها لبعض أسهم الشركات الأجنبية (Coissard et al، 2011، 3-4).

لهذا تم إيجاد الصناديق السيادية بحسب التعاريف سابقة الذكر مما تمتلكه الدولة من احتياطات زائدة يتم استعمالها لأهداف متعددة فضلاً إلى أن مصادر تمويله كثيرة (كاظم، وآخرون، ٢٠١٣، ٢)

وإن صناديق الثروة السيادية هي صناديق لها غايات احتياطية تدار بشكل دقيق جداً من أجل تحقيق غايات كثيرة، ومن الممكن أن نلجأ إليها مستقبلاً عند الاحتياج إليها، ومثال ذلك الأزمات الاقتصادية، وهي موجودة أصلاً من أجل إدارة العائدات النفطية من أجل تحويلها للأجيال اللاحقة (et al, Benmensour 23, 2016)

وكذلك يمكن تعريفها بتعريف عام بأنها أوعية استثمارية لا تتصف بالتجانس وتملكها الدولة وتدار من جهة مستقلة عن كل من وزارة المالية والسلطات النقدية، ويتم استثمار أكبر جزء من أصولها أو أصولها خارج البلد الذي يملكها وتمول عبر الحكومة من خلال تمويلات بنسب متفاوتة مما يفيض من التجارة الخارجية واحتياطات النقد الأجنبي وتستعمل بغية تحقيق غايات اقتصادية كلية (حسن، ٢٠١١، ٨-٩).

ويعتقد الباحث أنه من الممكن صوغ تعريف لصناديق الثروة السيادية بحسب ما ذكر آنفاً بأنها مؤسسات مالية لها طابع استثماري تملكها الحكومات، ويمكن أن تتشارك الحكومات بملكيتها على شرط أن امتلاك الحكومات لحصة أكبر من حصة الشركاء وتعمل على استثمار الفائضات المالية التي تأتي من معظم قطاعات الاقتصاد وتحديداً الربعية منها إدارة رشيدة بما يتناسب مع الغايات والسياسات الاقتصادية الاستراتيجية التنموية للدول من أجل تنويع الاقتصاد ودعمه وكفالة حقوق الأجيال الآتية.

ثانياً: نشأة صناديق الثروة السيادية:

إن نشوء صناديق الثروة السيادية يعتمد على الفائض من ميزان المدفوعات أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية أو الفائض المالي العام أو كافة هذه الموارد.

أما الأصول التي استبعدت من صناديق الثروة السيادية، فهي تشمل جزء من احتياطات النقد الأجنبي والتي تقوم سلطات النقد بالاحتفاظ بها لأهداف تقليدية ترتبط بميزان المدفوعات والسياسة النقدية أو أموال المؤسسات التي تملكها الدولة بالمفهوم التقليدي لها أو صناديق تقاعد الموظفين الحكوميين أو الأصول التي يتم إدارتها لمصلحة الأشخاص (محمد، ٢٠١٩، ٢٧٢).

وتعتبر صناديق الثروة السيادية ذات نشأة قديمة على الصعيد العالمي، وقد نشأت في خمسينيات القرن الماضي عندما أنشأت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية سنة 1953، ونتيجة ذلك ظهرت صناديق متعددة في السبعينيات وبعد ذلك نشأت في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة. وفي أوائل الألفية الثالثة ونهايات القرن العشرين تطورت هذه الصناديق السيادية بشكل سريع حتى بلغ عددها في منتصف عام 2008 ثلاث وخمسين صندوق (طبيعي، بوقجوة، ٢٠٢١، ٧)

إن من أبرز العوامل التي ساعدت بصورة كبيرة في نمو الصناديق السيادية هي التقلبات الحاصلة في أسعار النفط والسلع الرئيسية وأثرها على أسعار الصرف فبعد أن انهارت أسعار النفط من 27 دولار للبرميل سنة 1981 لتصبح 14 دولار للبرميل سنة 1982 وبسبب ذلك أخفقت طريقة البترودولار بعد زوال فوائض المال عند الدول التي تصدر النفط، ونتج عن ذلك قيام الكثير من البلدان بالبحث عن فرص جديدة للاستثمار (بوكابوس، ٢٠١٥، ٦٦)

وتدل الأبحاث أنه يوجد ثلاث مراحل لصناديق الثروة السيادية، ومن أهم العوامل التي تؤثر على نمو عدد صناديق الثروة السيادية زيادة حجم أصولها هي الطفرات النفطية الثلاث وظهور البترودولار وظهور العولمة وانفتاح أسواق المال فعندما تحصل صدمة نفطية، وهذا معناه تراجع ملحوظ في أسعار النفط، وبعد ذلك حصول ازدياد كبير في أسعار النفط، وهذا يعرف بالطفرة النفطية وتعني فترات فجائية بدايتها أسعار فورية وتؤكد في الأسعار الرسمية (الكواري، ٢٠٠٩، ٢٦).

ومن الأكيد أن ظهور صناديق الثروة السيادية مرتبط بازدياد أسعار النفط فقد كانت أول قفزة لأسعار البترول سنة 1973 وبقيت حتى سنة 1977 ويعود هذا الازدياد الملحوظ في أسعار البترول إلى التوافق بين دول أوبك على زيادة أسعار النفط بعد انخفاضه لمستوى متدني، فقد كان سعره سنة 1970م 3.14 دولار للبرميل الواحد من النفط الأمريكي الخام و1.80 دولار للبرميل الواحد من النفط العربي الخام (الرومي، ٢٠٠٠، ٨٥)، ونتج عن اتفاق دول أوبك رفع أسعار البترول إلى عشر دولارات سنة 1973 واستمر ارتفاع أسعار البترول حتى سنة 1982 عندها بدأ التذبذب بأسعار البترول بسبب التغير الحاصل في الطلب والبداءة في بناء المخزون الاستراتيجي لبلدان وكالة الطاقة والشراء الاحترازي وأيضاً التغيرات الحاصلة في العرض عند اندلاع الثورة الإيرانية وبداية الحرب في العراق وازدياد الإنتاج خارج منظمة أوبك وهذه التغيرات ساعدت في ازدياد أسعار البترول من 13 دولار سنة 1978 لتبلغ 35 دولار سنة 1981، وهذا ما سبب وجود فوائض كبيرة من المال عند البلدان التي تصدر النفط غير أنها لم تستفد كثيراً من هذا الارتفاع في أسعار البترول؛ لأن اقتصادها حديث النشوء (المنيف، ٢٠١٠، ٥٥)، وبعدها بدأت مرحلة جديدة استمرت من سنة 2003 وحتى سنة 2008 شهدت ارتفاع هائل بأسعار البترول، وهنا ظهرت الأهمية لصناديق الثروة السيادية فقامت دول أوبك بتخفيض حصتها في السوق النفطي بشكل أقل مما كانت عليه في الحقتين الماضيتين وتزامن هذا مع التغيير في أنماط الطلب العالمي ومصادره، فلم تعد الدول الصناعية هي المصدر الرئيس لازدياد الطلب على النفط، وقد سبب ارتباط أسواق النفط بالأسواق المالية وارتفاع حدة المضاربة إلى التذبذبات الكبيرة في أسعار النفط

ثالثاً: مبررات إنشاء صناديق الثروة السيادية:

إن الدوافع التي أدت إلى إنشاء صناديق الثروة السيادية تتباين من دولة إلى أخرى، وذلك وفق خصائص وميزات الهيكل الاقتصادي ومصدر فوائض المال المحقق وسوف نذكر فيما يأتي أبرز المبررات والدوافع.

المبرر الأول: وجود حاجة لبناء أصول أخرى تمنح دخلاً إضافياً، وذلك كإجراء احترازي لانتهاء المصدر الطبيعي، ويعد ذلك تعويضاً لانتهاء الأصل الحالي ونضوبه واستثمار الإيرادات الناجمة عنه من قبل الجيل الحالي.

وهذا يحقق العدالة بين الأجيال م، وبموجب هذا الاعتبار فحسب فإن الدول التي تكون فيها المدة الزمنية لاحتياطي الأصل القابل للنضوب قصيرة يكون لديها دافع أكبر للادخار إذا ما تمت مقارنتها بالدول التي يكون العمر الزمني لاحتياطياتها أكثر طولاً مثل دول الخليج العربي، فإن ذلك العمر بمستويات الإنتاج الراهنة يتراوح بين عشرين وحتى ما يفوق المئة عام وبمتوسط 75 سنة لدول الخليج مجتمعة، وعندما نلقي نظرة شاملة بمعنى انخفاض الطلب على البترول نتيجة وجود بدائل أخرى بمعزل عن النضوب وأضفنا إلى ذلك أن العمر الزمني للاحتياطي لا يتصف بالثبات، فمن الممكن أن يتدنى نتيجة الاستغلال الزائد والمفرط ومن الممكن أن يزداد نتيجة التطور التقني وارتفاع الاستثمار لتطويع

الاحتياطي فعند ذلك يكون العمر الزمني للاحتياطي ليس ذو أهمية بالنسبة لقرار إنشاء صندوق الادخار أو عدم إنشائه (وسيلة، عباس، ٢٠١٥، ١١-١٢).

المبرر الثاني: يرتبط هذا المبرر بطاقة الاقتصاد الوطني الاستيعابية وإمكانية تنويع قاعدته وتستند إلى الإنتاج وحجم الاحتياطي وبعد ذلك حجم العوائد بما يخص الفرد وأيضاً حجم الاقتصاد إذا ما تمت مقارنته بتلك العائدات وعوامل متعددة تتعلق بالإمكانات الراهنة والممكنة لهذا الاقتصاد، ونستخلص من ذلك أن اقتصاديات الدول التي حجمها صغير وتعداد سكانها قليل وذات إمكانيات توزيع محدودة يكون لديها دافع أكبر لإنشاء صناديق ادخار أو استثمار العائدات النفطية غير أنه قد تتغير هذه الاعتبارات مع مرور الوقت وبسبب السياسات الاقتصادية فإن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ترتفع وتتبدل محدثاتها وإمكانية التنويع لها ديناميكية وتستند أيضاً إلى السياسات الاقتصادية.

المبرر الثالث: تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لأخطار تتعلق بتقلبات مستويات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي ألزمت بلدان بتنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات.

المبرر الرابع: تساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المالكة، فإن الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في البلدان المتطورة تؤدي إلى زيادة حجم التبادلات الاقتصادية ومن ضمنها عمليات نقل التكنولوجيا (عبد العزيز، ٢٠١٧، ١٤٩).

المبرر الخامس: توجد بعض التأثيرات السلبية لتدفقات المال والتي تنتج عن الثروة الطبيعية أو ما يسمى بأثر المرض الهولندي على اقتصاد البلدان التي تملكها، مما يفرض عليها إيجاد آلية لادخار فوائض المال أو استثماره خارجياً للمحافظة على استقرار الأنشطة الاقتصادية وتأمين الحماية للقطاع الصناعي من آثار هذا المرض (عبد المنعم، ٢٠١٢، ٢).

رابعاً: أهمية صناديق الثروة السيادية:

تعد صناديق الثروة السيادية أحد الركائز مهمة في اقتصاديات الدول التي تملكها لأنها تتحكم بموجودات المال ودورها المتزايد بوصفه عاملاً مالياً واقتصادياً في الأسواق الدولية وتظهر من خلال عرض كل من سلبيات وإيجابيات تلك الصناديق التي بالإمكان الاستفادة من إيجابياتها والاحتياط من خلال إيجاد استراتيجيات ملائمة تجنبها السلبيات (نعمة، علي، ٢٠٢١، ٦١).

وفيما يأتي سوف نتناول هذه الإيجابيات:

1- ازدياد السيولة والأنشطة الاستثمارية وبعد ذلك زيادة المدخرات والتي تتمثل أبرز مصادر تمويل الاستقرار الاقتصادي.

2- إن الصناديق السيادية تؤدي إلى تقليل أسعار الفائدة وتخفيض المخاطرة وأيضاً ارتفاع الطلب على الموجودات المالية.

3- إن الاستثمارات طويلة الأمد ساعدت على تقليل التقلبات والتغيرات التي تحصل في أسواق المال العالمية وتسهم كذلك في تمويل التنمية لاقتصادات البلدان وتسعى لتطوير أسواق المال إلى جانب ظهور التمويل الإسلامي كعنصر هام في مجالات التنمية والاستثمار.

4-تعدُّ استضافة صناديق الثروة السيادية في الدول كمعالجة لديون البلد يتم تقديمها من خلال تخصيص قسم من أموال الصندوق إلى جانب قيامها باستعمال معظم الفائضات من أجل شراء عدد محدد من السندات في وقت معين عوضاً عن الانتظار وحتى استحقاقها، حتى تثبت قدرة الجهة التي ترعى الصندوق علاج ديونها وتسديدها من خلال هذه الصناديق.

5- إن وجود صناديق الثروة السيادية في الدول يعبر عن مناخ يجذب الاستثمارات الأجنبية لأن هذه الصناديق تقدم خصائص و مزايا تشغيلية في أوطانها ومن المعروف أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر هو داعم و رافد هام للتنمية الاقتصادية.

6- إن صناديق الثروة السيادية تساعد على النمو الاقتصادي من خلال إيجاد موجودات تعمل على إدراج عائد ربحي طويل الأمد ودعم برامج تساهم في تنويع اقتصاداتها بغية تخفيض الاعتماد على البترول.

7-تعتبر صناديق الثروة السيادية أحد العوامل الهامة في ازدياد تكامل الاقتصاد العالمي والشاركة وارتباط المصالح المشتركة (شبيب، ٢٠١٠، ٥-٦).

خامساً: أهداف صناديق الثروة السيادية:

يوجد جملة من الأهداف التي تم إنشاء صناديق الثروة السيادية من أجلها وهي متمثلة بالآتي:

1- حماية الموازنة العامة والاقتصاد من أخطار الصدمات الخارجية والتي تنتج عن التقلبات الكبيرة بأسعار الصادرات .

2- العمل على تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروة بين الأجيال من خلال زيادة الادخار الذي يتم توجيهه للأجيال اللاحقة.

3- تنويع مدخولات الدول وبعد ذلك التقليل من الاستناد إلى صادرات السلع غير المتجددة .

4- تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأمد لرأس المال في الدول التي تملك الصناديق.

5- تحقيق غايات وأهداف استراتيجية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي (بومزير، بلهولة، ٢٠٢١، ٤٦).

6-تحقيق الاستقرار من خلال استيعاب الصدمات التي تنتج عن التدني المؤقت في أسعار المواد الأولية وتغطيتها .

7- صناديق تثبيت السلع التي تكون غايتها الأساسية تعويض التدني في الإيرادات بسبب انخفاض مستويات الإنتاج أو أسعار السلع وتخصيص أموال للاحتياط بهدف المساهمة في تخفيض تأثير الصدمات السلبية ودعم سلطات النقد في إنفاق السيولة غير المرغوب بها وتأدية دور الاحتياط فيما يخص الدول التي تملكها وتحويل قسم من عائداتها للأجيال القادمة

إلى جانب ما تم ذكره آنفاً، فإن للصناديق الكثير من الأهداف التي تتباين من صندوق إلى آخر غير أن هدفها كلها هو تحقيق الاستقرار في الدخل من خلال الوقوف في وجه تقلبات أسعار السلع الرئيسية وتحديداً البترول، لأن أسعارها دائماً تتقلب بشكل حاد (Eltobgy 20،2018).

نستخلص مما ذكر سابقاً أن صناديق الثروة السيادية لها دور مهم في حماية الاقتصاد وتمويل البلدان؛ لأنها تنتج عوائد مستقرة ومتكررة لتجنب التقلبات في أسعار المواد الطبيعية وتزداد هذه الإيرادات عندما تكون الأسعار عالية وتوظف

هذه الإيرادات بأشكالها المختلفة وتغطي الحاجات التمويلية للبلد عند انخفاضها وتسهم في تمويل قسم من متطلبات الاستقرار الاقتصادي.

سادساً: أنواع صناديق الثروة السيادية:

إن صناديق الثروة السيادية تتميز عن بعضها على وفق الأهداف والغايات الأساسية من نشوئها وأصولها هذا، وإن تحليلات صندوق النقد الدولي تدل على وجود خمسة أنواع من هذه الصناديق بالإمكان التمييز بينها بحسب غايتها الأساسية كما يأتي: (الراوي، ٢٠٢١، ٥).

1- صناديق الاستقرار:

إن الهدف الرئيسي لها يتمثل في المحافظة على الميزانية والاقتصاد ككل من التذبذبات التي تحدث في أسعار السلع وخاصة النفط ومنه فإن الهدف إنشاء هذه الصناديق هو المحافظة على الاقتصاد الوطني من حالة عدم الاستقرار في الموازنة والتي تنتج من سوء استثمار الموارد الناتجة من المواد الأولية (النفط، المواد الغذائية، الغاز، المعادن.....) (حبارك، ٢٠٢٠، ١٥٠).

2- صناديق الادخار للأجيال القادمة:

هدفها تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول ذات تنوع أكثر وضمان أكبر للأجيال اللاحقة وهي متمثلة في ادخار قسم من إيرادات النفط الحالية وتميمتها عن طريق الاستثمار الداخلي أو الخارجي لتكون عوضاً عن النفط عند نضوبها على المدى الطويل وهذا المسار يندرج في تحويل أصل حقيقي مثل النفط إلى أصل مالي أو تحويل ثروة تكون في باطن الأرض إلى ثروة تكون على الأرض وهذا يحدث من خلال إنشاء صناديق في البلدان التي اتخذت هذا المسار تحت أسس ومسميات متعددة مثل: صندوق احتياط الأجيال اللاحقة في الكويت، وهيئة أبو ظبي للاستثمار، والاحتياطي الحكومي في قطر وعمان، على الرغم أن هدف هذه الصناديق هو ادخار قسم من هذه الإيرادات للمستقبل على عكس صناديق الاستقرار، غير أن صناديق الاستقرار من الممكن في حال ازدياد الإيرادات النفطية وتحقيق فوائض مالية، وتحديدًا في مدة الطفرات أن تتحول مهامها لتكون صناديق للادخار، فهناك الكثير من الصناديق التي مهمتها استقرار العوائد والادخار في آن واحد، وهي صناديق كلاً من أذربيجان وليبيا والنرويج والمكسيك (قوتال، ٢٠١٨، ٣٢).

3- شركات استثمار الاحتياطيات:

تأسست هذه الشركات لزيادة العائدات على الاحتياطيات، ولو أن أصولها لا تزال في الغالب تنطوي ضمن مجموعة الأصول الاحتياطية.

4- صناديق التنمية:

يتم إنشاء هذه الصناديق من أجل تمويل المشاريع الاجتماعية -الاقتصادية أو تشجيع السياسات التي يتم اتباعها في قطاعات النشاط التي تسهم في تعزيز ازدياد الناتج المحلي في الدولة المعنية وهذا النوع من الصناديق في الوقت الراهن هو أكثر نوع يقوم بخدمة الوضع الاقتصادي في العراق.

5-صناديق احتياطات التقاعد

وجدت هذه الصناديق بهدف تغطية التزامات التقاعد الطارئة التي لا تحددها الميزانية العامة للحكومة، وقد شرع خبراء صندوق النقد الدولي بالعمل، وذلك بالتعاون مع ممثلي صناديق الثروة السيادية من أجل إيجاد جملة من الممارسات التفضيلية ومن ذلك تكوين مجموعة عمل دولية من هذه الصناديق لبدء النقاشات الفنية أو أعمال الصياغة وذلك اعتباراً من شهر نيسان لعام 2008 وإن مجموع هذه الممارسات ستقوم بتغطية القضايا العامة للحكومة والمساءلة والشفافية وجميعها تسهم في تعميق الفهم لعمليات صناديق الثروة السيادية وتهيئة مجموعة من الممارسات التي تكون دليلاً للدول الأخرى ومساندة مصالحها الاقتصادية الكلية والمالية إلى جانب أن هذه الممارسات تساهم في تخفيف المخاوف التي ترتبط بصناديق الثروة السيادية في الدول التي تتلقى الاستثمارات التي تسهم في بناء نظام نقدي ومالي عالمي مفتوح (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨، ٢-٣).

سابعاً: تعريف الاستقرار الاقتصادي

إن صندوق النقد الدولي (FMI) فإنه يُعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه الوضعية التي تجعل الدول تتلافى مخاطر التعرض لأي هزات مالية أو اقتصادية وهذه الوضعية تجعل الدول قادرة على التغلب على التغيرات والتقلبات الحادة في النشاطات الاقتصادية والفائدة وأسعار الصرف وأسواق المال ومعدلات التضخم فإن هذه التقلبات ترفع من مستوى عدم اليقين وتؤثر بشكل سلبي على درجة مقدرة الدول على جذب الاستثمار ورفع مستويات النمو الاقتصادي والعمل على عدم وقوع تغيرات وتقلبات قد تضرر بالاستقرار المالي والاقتصادي وعند وقوع تلك التغيرات والتقلبات فإن وضعية الاستقرار المالي والاقتصادي تدعم فرص هذه البلدان في تخطي تأثير هذه الهزات والصدمات والحد من آثارها السلبية على الأداء المالي والاقتصادي قدر المستطاع

(International Monetary Fund 1٠2011).

كما أن التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي لأنها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي له القدرة على امتصاص تأثير الهزات والصدمات التي يتعرض لها عن طريق تجنب مواقع الضعف وبعد ذلك ضمان أن يصبح الاقتصاد معافى بشكل سريع

(Briguglio L 1٠2008).

والمقصود بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن هو تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف التام من دون تدخل) والتوازن الاقتصادي الخارجي وهو التوازن في ميزان المدفوعات (عبد الرزاق، شعيب، ٢٠١٠، ١٤١)

ويمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية المتاحة وتلافي التغيرات الحادة في الصعيد العام للأسعار مع المحافظة على معدل نمو فعلي و حقيقي ملائم في الناتج الوطني، بمعنى أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يشمل هدفين رئيسيين هما :

__ المحافظة على مستوى التشغيل التام للموارد الاقتصادية المتاحة.

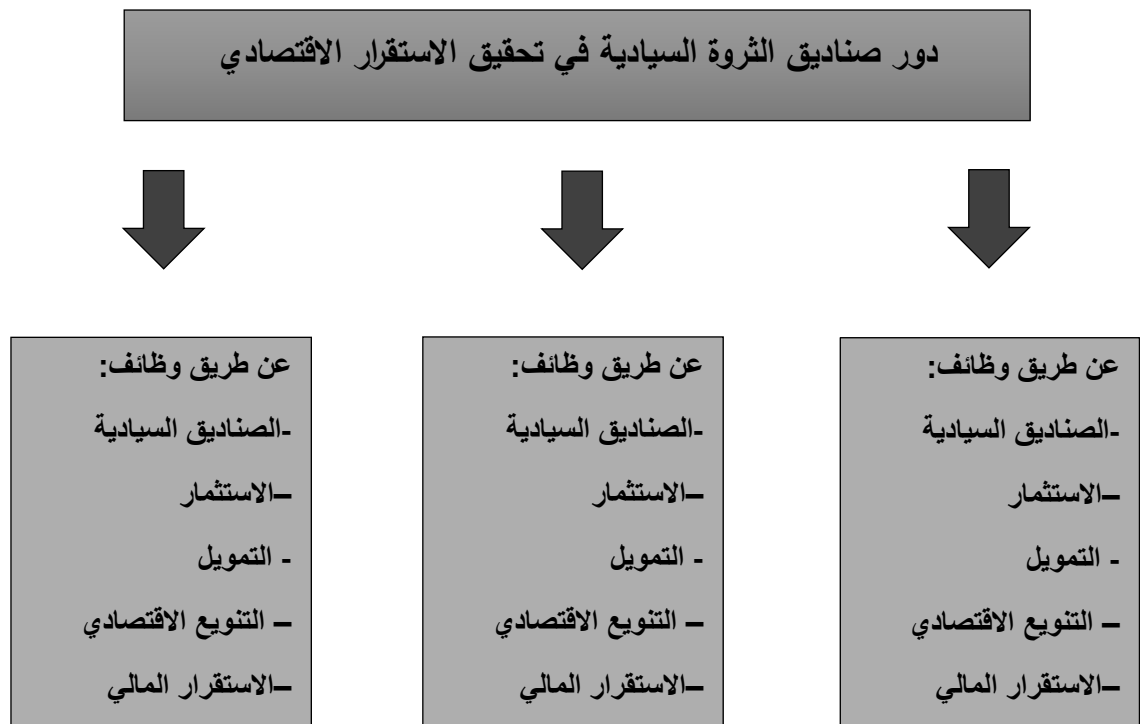
__ تحقيق مستوى ملائم من الاستقرار على الصعيد العام للأسعار (لحبيب، ٢٠١١، ١٦).

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر بالإمكان القول بأن الاستقرار الاقتصادي يجسد الحالة التي يكون للاقتصاد القدرة على التصدي للتغيرات الاقتصادية الكبيرة، بمعنى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع وجود معدلات منخفضة لكل من التضخم والبطالة.

المبحث الثاني: دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ي من خلال البحث عن الدور الذي يمكن أن تمارسه صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإنه يوجد دور من خلال ثلاثة موضوعات، وهي وظائف صناديق الثروة السيادية منها الاستثمار والتمويل والتنويع الاقتصادي والاستقرار المالي .

وقد اتضح أثر الصناديق السيادية كذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال أغراض وغايات الاستقرار الاقتصادي والاستراتيجيات التنموية والمحافظة على الثروات الناضبة وتشجيع الاستثمار الذي هو أحد الوظائف الرئيسية لصناديق الثروة السيادية وفي النهاية، فإن لصناديق الثروة السيادية دور يظهر بشكل واضح من خلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويتبين ما تم ذكره من خلال المخطط (١)



المخطط (١) أثر صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من إعداد الباحث بالاستناد إلى (علي، ٢٠١٤، ١٢٤-١٢٥)

أولاً: علاقة صناديق الثروة السيادية بالاستقرار الاقتصادي من خلال وظائف الصناديق:

في الغالب يتم توظيف أموال الصندوق على هيئة استثمارات أو توظيفات مالية سواء كانت داخل الدولة أو خارجها ولمدد زمنية متباينة، ونرى أن هذه الفوائض تكون نتيجة للسياسات الاقتصادية التي يتم اتباعها والتي تجعل الاقتصاد في غنى هذه الفوائض ويعيش بحبوحة مالية (بوكابوس، ٢٠١٥، ١٦٠-١٦١)، ويعد هذا أحد مؤشرات نمو الدولة، وأيضاً فإن

صناديق الثروة السيادية تؤثر في المؤشرات الاقتصادية الشائعة في الدولة وتتأثر فيها فنرى أنها تتأثر بكل من الكساد والتضخم وأيضاً بمعدلات الفائدة المنتشرة وأيضاً بمستويات البطالة وهذه الأخيرة تؤثر بشكل واسع على الفوائض المالية للبلد إما زيادة أو نقصان وتؤثر فيها كذلك من خلال الدور الذي تلعبه في المحافظة على كل من معدلات النمو والاستقرار ومقدرتها على امتصاص الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها اقتصاد الدولة إلى جانب أن كل صندوق سيادي يتولى مهمة محددة مثل صناديق الاستقرار التي تم إيجادها بهدف حماية الاقتصاد من تقلبات الأسعار أو صناديق التنمية التي تم أنشئت بهدف المساعدة في تعزيز الاستثمار المحلي ودعمه، إذ إنه لا نرى صندوقاً سيادياً يؤدي عدة أهداف في آن معاً (بوكابوس، ٢٠١٣، ٢٥٠)

وفي المدة الأخيرة بالإمكان ملاحظة مقدار تحسن المستوى المعيشي لسكان البلدان التي تصدر النفط وانعكس هذا على ارتفاع متوسط نصيب الفرد وتدني مستويات الوفيات من الأطفال إلى جانب تدني مستويات الفقر وهذا لا يعني بالضرورة أن هذه البلدان قد حققت الاستقرار الاقتصادي بل قد تكون هذه تحسينات ظرفية بسبب استثمار بعض الموارد واستغلالها نتيجة ازدياد الطلب العالمي عليها (صادق، ١٩٨٦، ١٥)

وتظهر مساهمة صناديق الثروة السيادية في الأنشطة الاقتصادية من خلال الوظائف الآتية :

1- وظيفة الاستثمار:

وتعد أبرز وظيفة تقوم بها الصناديق السيادية ومعناها استعمال أو توظيف أموال الصناديق السيادية في قطاعات الاستثمار المتنوعة سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو شرط مهم وضروري لدعم الاستقرار الاقتصادي في الكثير من الدول وهذا واضح فإنه من أبرز أهداف الاستثمار هو زيادة معدلات الثروة والعمل على نموها على مستوى كل من الاقتصاد والمجتمع (آل شبيب، ٢٠٠٩، ١٨)، ومعنى ذلك العمل على رفع رأس المال الثابت ومن أجل تحقيق هذا الهدف عملت الصناديق السيادية على توظيف أموالها للاستثمار في أغلب القطاعات الاقتصادية في البلدان المتقدمة التي تمتاز بظروف تشجع الاستثمار مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تتميز به هذه البلدان وأسباب متعددة متمثلة بتطور أسواقها الاقتصادية والمالية، وإن غايات الاستثمار تتباين بين البلدان فبعض صناديق الثروة السيادية تحاول جاهدة تحقيق العائدات المالية فقط، كما هو الحال في استثمارات الصندوق السيادي للصين الذي يقوم باستثمار أمواله من سندات الخزنة الأمريكية التي تقوم مؤسسة الصين للاستثمار بإدارته وتقدر موجوداتها بـ 2.1 تريليون دولار وكذلك شركة استثمار الصين والتي تتراوح موجوداتها المالية بين 50 إلى 100 مليار دولار أما في البرازيل فنرى أن الصندوق السيادي يحاول تحقيق الاستقرار المالي من خلال ممارسة الاستثمار الخارجي عن ازدياد التدفقات المالية في الداخل تحسباً لازدياد معدلات التضخم (علي، ٢٠١٤، ١٢٤-١٢٥)، واللافت للنظر وما يعبر عن الدور الهام للصناديق في الاستقرار الاقتصادي هو أن استثمارات الصناديق السيادية ضمت القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والقطاع المالي والقطاع السلي وخدمات وقطاعات أخرى وهذا ينعكس على ارتفاع القدرة الاقتصادية لدولها والدول التي تستثمر فيها والتأثير واضح من خلال ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الذي يتمثل في الأرباح المالية والعائدات التي تحصل عليها من الاستثمار، وهذا يؤدي إلى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وينتج عنه تخفيض الاعتماد على مصدر واحد للدخل وبعد ذلك تجنب التقلبات والتغيرات الحاصلة في ذلك المصدر (الغاز والنفط والسلع الأساسية) والتحصن منها

2- وظيفة التمويل :

إن للتمويل الدولي أثراً بارزاً في اقتصاديات البلدان بأشكالها المختلفة سواء على صورة منح أو قروض أو مساعدات غير مشروطة وأيضاً تعتبر الصناديق السيادية بمثابة وسيلة ادخار أو مخزن مالي تلجأ البلدان إليه في حال عجز موازاتها أي تدني حصيلة أي إيراداتها، وهذا ينطبق على الدول النفطية التي تتدنى أي إيراداتها بين الحين والآخر بشكل دوري؛ بسبب تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإن أثر ذلك ينعكس على تخفيض الدعم الذي يتم تقديمه من بعض الحكومات إلى بعض النشاطات الاقتصادية التي تمس حياة الأفراد بشكل مباشر التي تعد من نشاطات الاستقرار الاقتصادي واستدامتها، بينما في الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعد صناديق الثروة السيادية وسيلة لتطوير وترشيد وضبط الإنفاق العام من خلال تجميع المدخرات المالية الزائدة سواء كانت عائدات تصدير السلع الرئيسية ، أو البترول أو من مصادر مالية أخرى، وهذا يشكل عبئاً على الاقتصاد الكلي من خلال توجيهها بشكل سليم بحسب الأولويات في استثمار القطاعات الضرورية والملحة (احمد، ٢٠١٨، ١٣-١٤).

3- وظيفة التنوع الاقتصادي:

من المعلوم أن الكثير من الدول التي تملك صناديق سيادية هي دول نفطية أو دول أخرى أصبح لديها ثروة من مصادر متعددة مثل التجارة والاستثمار وغيرها وقد رأت هذه البلدان، أن فكرة إنشاء الصناديق السيادية أكثر وسيلة جيدة لحدوث التنوع الاقتصادي وبما يكفل إيجاد إنتاج دائم يحقق النمو المستدام على الأمد الطويل من خلال إقامة جملة من الصناعات والاستثمار في المجالات المختلفة وتطوير البنى التحتية هذا، وإن أهمية التنوع الاقتصادي تتمثل في أنه يمنح الاقتصاد مرونة أكبر بالتعامل مع التغيرات والتقلبات الاقتصادية الدولية وتحديداً تلك المرتبطة بالتقلبات التي تحصل لأسعار البترول في الأسواق العالمية (لافي، ٢٠١٤، ٤٨)، وهو ما حدث بشكل فعلي؛ إذ تشهد فيه أسعار البترول تراجع كبير إلى المستوى الذي بلغ فيه سعر البرميل الواحد من النفط 40 دولار في سنة 2015، وهذا حدث بسبب ازدياد الإنتاج من قبل الدول النفطية الكبرى في منظمة أوبك إلى جانب أسباب أخرى متعددة (عبد الحميد، ٢٠١٥، ٣١٢-٣١٣).

وأيضاً بإمكان الصناديق السيادية أن تساهم في حصول التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن الاقتصاد الواحد والذي يؤدي إلى إحداث تكامل قطاعي بين مختلف قطاعات الاقتصاد من خلال تحقيق الوفرة سواء الداخلي أو الخارجي بحيث أن كل قطاع يصبح مكملاً للقطاع الآخر مما يسهم في ازدياد الصادرات والتخفيف من الواردات (حمزة، ٢٠١٣، ٧)، وهذا يعد من مبادئ برامج الاستقرار الاقتصادي ومن الواضح أن الأزمة المالية سنة 2008 كانت دافعاً من أجل تطوير مهام الصناديق السيادية وتوجيه نشاطاتها الاستثمارية داخلياً في عدة مشاريع، وهذا دليل على مشاركتها في الاستقرار الاقتصادي والتنوع الاقتصادي، وإن الاستثمار غير محصور في الخارج فقط، كما حدث عندما قامت السعودية سنة 2010 ومن خلال استثماراتها السيادية التي وصلت إلى خمسمئة مليار دولار وجميعها في مشاريع الصحة والتعليم والبنى التحتية، وهذه الاستثمارات تسهم في بناء اقتصاد متين ومحسن من تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية (عبد الخالق، ٢٠١٢، ٥٠-٥١).

4- وظيفة الاستقرار المالي:

من أبرز الغايات التي تسعى إليها السياسة المالية في الكثير من الدول وتحديداً الدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة غير أنها تعاني من تدهل واختلال هياكل إنتاجها وتعاني كذلك من أن اقتصاداتها تتأثر بتقلبات وتغيرات أسعار السلع الرئيسية

(النفط) (AL Sweilem and others 14، 2015)، ويظهر هنا دور الصناديق السيادية التي تكون في الغالب من نوع صناديق التثبيت التي تقوم بحماية الموازنة من تقلبات وتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية فهي تتعهد بتأمين السيولة المالية من أجل سد العجز الذي يحصل في الموازنة العامة والذي ينتج عن تدني أسعار النفط من أجل تلاقي الاقتراض الداخلي من البنك المركزي أو الاقتراض الخارجي؛ بسبب التأثيرات السلبية التي يخلفها الاقتراض على الوضع الاجتماعي والاقتصادي؛ وتحديداً إذا كانت الغاية من الاقتراض ليست استثمارية أو اقتراضاً، ومن جانب آخر؛ فإن الصناديق السيادية تؤثر على الاستقرار المالي من خلال القرارات الاستثمارية التي تقوم الصناديق السيادية باتخاذها، وهذا يؤثر على الأصول أو نتيجة استراتيجية التحوط التي تركز عليها الصناديق السيادية في بعض الأحيان للحفاظ على اتزان المحفظة الاستثمارية ضد الخسائر المحتملة (Curto 4، 2010).

ثانياً: صناديق الثروة السيادية وتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي:

من الواضح أن لصناديق الثروة السيادية أثراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول المؤسسة لها ويحكمه العديد من الاعتبارات منه تبني استراتيجيات استثمارية تنموية والمحافظة على الثروات الناشئة كأحد حقوق الأجيال الآتية وتشجيع الاستثمار وسوف نتناول النقاط الآتية لإيضاح الأثر الذي تتركه الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

1- استراتيجيات الاستثمار التنموية:

إن صناديق الثروة السيادية أسهمت في إنعاش اقتصاديات الدول المتلقية وأدت إلى ازدياد فرص الاستثمار فيها على حساب اقتصادياتها وحتى تنتهج نهج صحيح ينبغي على صناديق الثروة السيادية أن تختار استثماراتها الأجنبية باهتمام كبير والتركيز تحديداً على الاستثمارات التي تعود بالفائدة على اقتصادياتها وتسهم في اتساع أسواقها وجعل ميزاتها التجاري أفضل وتحديداً ما يرتبط بإنعاش أسواقها واستحضار التكنولوجيا الحديثة.

2- الحفاظ على الثروات الناشئة:

تعتبر صناديق الثروة السيادية أحد صور الثروات الناشئة للبلدان التي تملكها ويأخذ شكل أصول مالية فتحويل الثروات إلى أصول مالية يأتي بسبب الإفراط في استغلال تلك الموارد الذي يتخطى حاجة البلد لها، وهنا يتبين لنا بأن إسهام صناديق الثروة السيادية مرتين بترشيد استعمال الموارد وتلافي ما يدعى بالمرض الهولندي الذي ذكر سابقاً مع الحرص البالغ على ترشيد النفقات العامة والالتجاء إلى الاقتراض الداخلي عوضاً عن الضغط على أصول الصناديق إلا عند الضرورة الماسة وتوجهاً جيداً لو تم استثماره في الطاقات المتجددة البديلة بهدف تنويع صادراتها والابتعاد عن التبعية النفطية.

مع تأمين مناخ استثماري مناسب وتحقيق الاستقرار للأسواق الداخلية (حسين ، 2022 : 25-26)

3- تحفيز الاستثمار:

تلعب الدولة دوراً كبيراً بوصفها مستثمراً في أماكن استثماراتها المحلية فهي تملك مقومات الدخول وبعدها النجاح وتحديداً في الاستثمارات التي تحتاج إلى رأس مال كبير، وهنا يكون لصناديق الثروة السيادية دور كبير في تفعيل سياسة

اقتصادية جيدة كرسست عملها لرفع فوائض المال التي بالإمكان استثمارها على تلك الصناديق وازدياد معدلات عائداتها غير أن ازدياد الفوائض المالية في دخل الدولة حفزت صناديق الثروة السيادية لتنافس القطاع الخاص، وهذا ما حصل بالفعل في بعض القطاعات وتحديداً التقليدية منها مثل: العقارات ويترك أثراً في مزاحمة القطاع الخاص وضيق بمنافذ الاستثمار المتاحة له، وهذا ما يتعارض مع بعض الإجراءات سواء السياسية أو الاقتصادية، إلى جانب ذلك فإن دخول هذه الصناديق للاستثمار لا يسمح للقطاع الخاص بأن يأخذ فرصته بعدالة مع الصناديق نتيجة مقدرتها المالية الكبيرة إذا ما تمت مقارنتها مع القطاع الخاص (حسنين ، 2022: 27).

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق

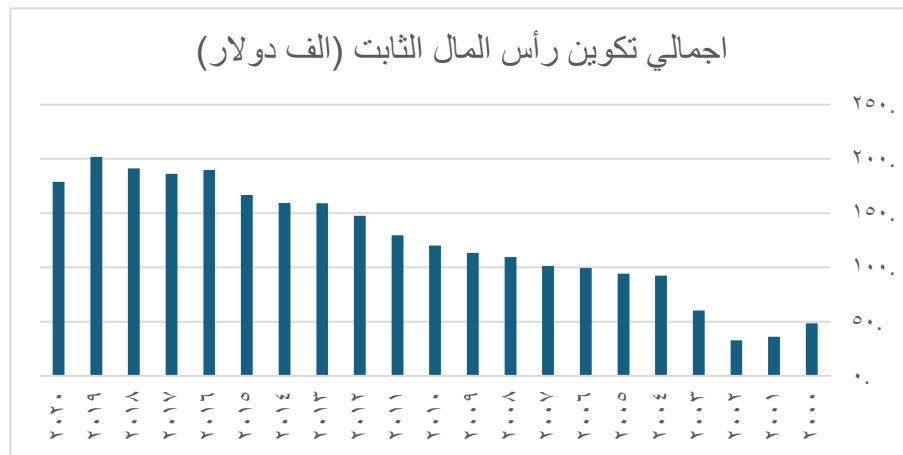
يمكن تحليل بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال الجدول الآتي:

العام	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الف دولار)	التضخم	البطالة
٢٠٠٠	٤٨.٣٦	٤.٩٨	٨.٨
٢٠٠١	٣٦.١٨	١٦.٣٧	٨.٨
٢٠٠٢	٣٢.٩٣	١٩.٣٢	٨.٩
٢٠٠٣	٦٠.٣٠٨	٣٣.٦٢	٨.٨٥
٢٠٠٤	٩٢.٥٠٢	٢٦.٩٦	٨.٦
٢٠٠٥	٩٤.٠٤٨	٣٦.٩٦	٨.٧٢
٢٠٠٦	٩٩.٣٥٩	٥٣.٢٣	٨.٦٥
٢٠٠٧	١٠١.٢٣٣	١٠.٠٧	٨.٦٥
٢٠٠٨	١٠٩.٥٦٢	١٢.٦٦	٨.٤٨
٢٠٠٩	١١٣.٢٦٥	٦.٨٧	٨.٤
٢٠١٠	١٢٠.٢١٦	٢.٨٨	٨.٢٥
٢٠١١	١٢٩.٦١١	٥.٨	٨.١٣
٢٠١٢	١٤٧.٦٧٤	٦.٠٩	٧.٩٦
٢٠١٣	١٥٨.٩٤	١.٨٨	٩.٢٦
٢٠١٤	١٥٩.٢٥٣	٢.٢٤	١٠.٥٩

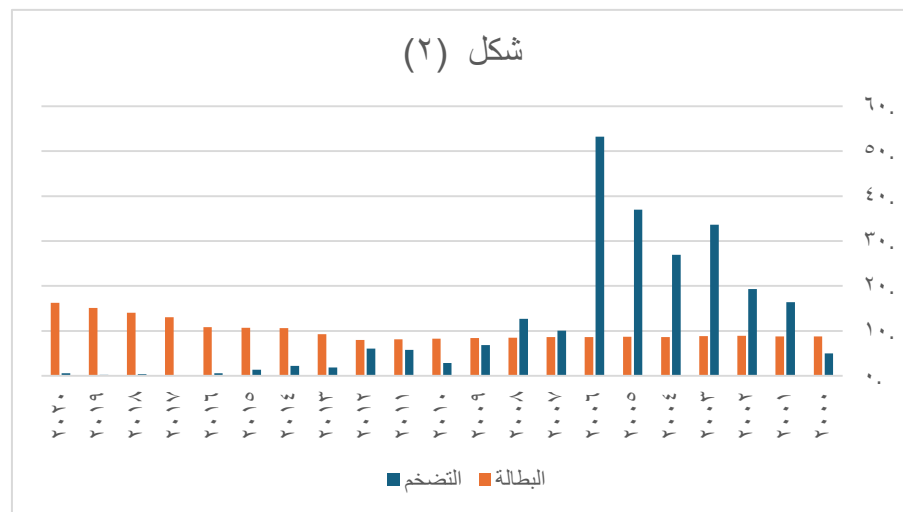
١٠.٧٣	١.٣٩	١٦٦.٧٧٤	٢٠١٥
١٠.٨٢	٠.٥٦	١٨٩.٧٦٨	٢٠١٦
١٣.٠٢	٠.١٨	١٨٦.٣١٥	٢٠١٧
١٤.٠٦	٠.٣٧	١٩١.٢٢٢	٢٠١٨
١٥.١١	٠.٢	٢٠١.٧٦٥	٢٠١٩
١٦.٢٣	٠.٥٧	١٧٨.٩١٧	٢٠٢٠

جدول رقم (١) من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/country>



شكل (١) يبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٠٠) من إعداد الباحث



شكل (٢) يبين نسب البطالة والتضخم للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٠٠) من إعداد الباحث

ونستدل من مدى تحقق الاستقرار الاقتصادي في العراق وفقا لتحليل تلك العينات من المؤشرات:

1- إجمالي تكوين رأس المال الثابت: استشهدا ببيانات الجدول السابق أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق شهد ارتفاعا بالتعاقب للمدة من 2003 وكان يبلغ (٦٠.٣٠٨) مليار دولار إلى (٥٠٢.٩٢) مليار دولار العام ٢٠٠٤ وهذا الارتفاع جاء؛ بسبب حركة التغيير السياسي في العراق في 2003 إبان غزو العراق، بدأت حركة التعاقدات مع الشركات النفطية واستئناف إنتاج النفط وضخه للأسواق العالمية بعدما كان إنتاجه مقتصر في الحصول على الغذاء والدواء قبل العام 2003 في الحقة التي كان فيها العراق تحت وطئة الحصار الاقتصادي، وقد بلغ إجمالي الناتج عام ٢٠٠٨ (١٠٩.٥٩٢) مليار دولار، واستمر إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالتقلبات ارتفاع وانخفاضا حتى وصل عام 2020 إلى (١٧٨.٩١٧) مليار دولار.

2- التضخم: ويتضح من الجدول السابق أن نسب التضخم تتراوح صعودا وهبوطا فكانت نسبته في ٢٠٠٣ (٣٣.٦٢٪) وهبط إلى (٢٦.٩٦٪) في ٢٠٠٤ ثم وصل التضخم إلى أعلى نسبة له في ٢٠٠٦ فبلغت (٥٣.٢٣٪) وعاد معدل التضخم الانخفاض عام ٢٠٠٧ ليبلغ (٠.٧١٪)، واستمر بالتقلب بالانخفاض والارتفاع ليبلغ في عام ٢٠٢٠ (٠.٥٧٪).

٣- البطالة: اما البطالة، فقد كانت معدلاتها في المدة من ٢٠٠٠ إلى 2011 تتراوح بين (٨.١٣ و ٨٥.٨) ، لتنخفض في ٢٠١٢ إلى (٧.٩٦) وتعود الارتفاع في ٢٠١٣ لتبلغ (٩.٢٦)، وتستمر بالارتفاع تصاعديا لتبلغ في ٢٠٢٠ أعلى نسبة لها (١٦.٢٣).

ونستنتج من تحليل البيانات السابقة على وفق الجدول، أن الاقتصاد العراقي يعاني من تقلبات حادة نابعة من التقلبات في أسعار النفط المتأثرة بالأزمات الاقتصادية العالمية هذا بسبب اعتمادية الاقتصاد العراقي على مورد واحد في تحصيل إيراداته وهو النفط، ونستنتج أيضا اهمال كبير للقطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية هذا ما ينعكس بشكل سلبي على الكثير من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من فقر وبطالة وبنى تحتية الخ، ويقوض من فرص العدالة الاجتماعية من امكانية الاستفادة من موارد البلد في شقين الاول بين طبقات المجتمع والثاني بين القطاعات الاقتصادية التنموية الأخرى غير النفط، مما يولد اختلال هيكلي يمثل اكبر عائق من عوائق الاستقرار الاقتصادي لذا يمكن إيجاد حلول كثيرة مناسبة، ومن هذه الحلول هو عن طريق استثمار الفوائض الربعية الناتجة عن الارتفاع في أسعار النفط في بعض السنوات وتوظيفها في استثمارات مختلفة عن طريق انشاء صندوق سيادي عراقي.

المبحث الرابع: تجارب الصناديق المعمول بها في العراق :

يعدّ الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وصندوق تنمية العراق، من الصناديق المعمول بها في العراق، وكل منها بنى بنص قانوني أو بقانون أو قرار تقررته الحكومة العراقية ويصدر من جهة رسمية حيث أن كل منها تم إنشاؤه لأهداف عديدة، وفي مدة زمنية مختلفة وتعود مبررات نشأتها لعوامل متنوعة سنذكرها في هذا البحث وكذلك سيتم تناول طبيعة هذين الصندوقين وهل يعتبران فعلا" من الصناديق السيادية أو لا ؟(طاهر، ٢٠٢١، ١٢٨)

أولاً: الصندوق العراقي للتنمية الخارجية:

سنتعرف بصورة أكبر على طبيعة عمل هذا الصندوق، لأننا سنذكر ما يتعلق بهذا الصندوق في فروع متعددة نذكر منها:

الهيكل الإداري للصندوق ونشأته ومصادر تمويله وكذلك سنقوم بالحديث عن طبيعة الصندوق وهل سيبعد صندوق سيادي أو لا.

١ _ نشأة الصندوق:

للعراق تجارب سابقة بإنشاء الصناديق التي من الممكن أن تصبح سيادية إذا طورناها، وذلك من خلال إنشاء صندوق عراقي للتنمية الخارجية تم تأسيسه حسب القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٤ وتم احتسابه مؤسسة مالية عامة مستقلة مالياً وإدارياً برأس مال قدره خمسين مليون دينار عراقي وصار ٢٠٠ مليون دينار في سنة ١٩٧٩ وكان من مهماته وضع السياسات العامة من أجل إصدار القرارات واستثمار أموال الصندوق للمساهمة في المشاريع التنموية ووضع برنامج لها (الخاقاني، ٢٠٢٣) وأيضاً من أجل ذكر شروط القروض وأيضاً تقرير ما يقوم الصندوق باقتراضه لحسابه ومتابعة العلاقات المالية الثنائية والخارجية والتي لها أطراف متعددة للعراق وكل ما هو متعلق بإدارة مساهماته في الشركات والمنظمات والهيئات والصناديق والشركات العربية والإقليمية والدولية المشتركة وما هو متعلق بالاتفاقات الضريبية مع الخارج وبالقروض الخارجية (وزارة المالية، ٢٠٢٣) ومقره الأساسي يكون في العاصمة بغداد، وله إنشاء مكاتب أو فروع أو التوكيل خارج العراق، حسب ما تقتضيه أعماله حيث اقتصر عمل هذا الصندوق بعد سقوط النظام السابق على إدارة مساهمات العراقي المالية في الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وبعض المهام الإدارية.

٢ _ مبررات إنشاء صندوق التنمية الخارجية:

أ _ الأسباب السياسية:

إن تقديم المساعدات الخارجية لبعض الدول هو الهدف من إنشاء الصندوق لأسباب نابعة من السياسة الخارجية للدولة العراقية، في ذلك الوقت، يوجد بعدين أساسيين لتقديم المساعدات هنا: أحدهما دولي، والآخر قومي .

يتمثل البعد القومي بمسعى الدولة العراقية لتجهيز المستلزمات والإمكانيات اللازمة من أجل إرساء دعائم التكامل الاقتصادي العربي من خلال التضامن العربي حتى تحقيق الوحدة العربية. أما بالنسبة للبعد الدولي فيتوضح من خلال المحاولة التي تقوم بها الدولة العراقية من أجل تخفيف اعتماد الدول النامية المطلق على المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المتقدمة من أجل تعزيز مواقفها المستقلة، ومن أجل أن تجعل سياساتها الخارجية متكيفة بطريقة تخدم المصلحة العليا للبلاد (العاني، ١٩٨٢، ٣٩٦)

ب _ أسباب تنموية متعلقة بتحقيق التنمية في الدول النامية:

من الواضح أن العراق كان يحى حالة من الانتعاش الاقتصادي والرفاهية إلى حد ما مقارنة بالوقت الحالي، وتلك المدة امتازت بتنامي القدرة المالية للدولة والإيرادات النفطية حتى أصبح من الدول التي تقدم المساعدات الخارجية وأيضاً نأخذ بعين الاعتبار موقع العراق على اعتبار أنه بلد ينتج النفط وتتوفر عنده عوائد هو بحاجة من أجل مشاريعه الإنمائية المتعددة ضمن البلد. وبعد قرار إنشاء صندوق للتنمية الخارجية له دور بتحقيق ما تطمح الحكومة العراقية بتحقيقه ضمن مجالات التكامل والاستقرار الاقتصادي بين الأقطار العربية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم النامية وعلى الرغم من أن العراق يحتاج تلك العوائد والأموال لدعم مشاريعه التنموية لكن لم يمنعه ذلك من تقديم المساعدات

للدول النامية، فضلاً عن السبب الإنمائي لإنشاء الصندوق (الأسباب الموجبة في قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم 77 لسنة 1974 المعدل) .

جـ_ أسباب متعلقة بالجانب الاقتصادي:

تعتبر الأسباب الاقتصادية أحد الأسباب المهمة لإنشاء الصندوق العراقي للتنمية الخارجية والسبب الاقتصادي لإنشاء الصندوق، هو أن يقدم المساعدات للدول المحتاجة بهدف تحقيق الرفاهية المادية، وهذا معناه أن العراق هدفه من ذلك، هو تحسين وتعزيز علاقاته الاقتصادية مع البلدان التي تقدم له تلك المساعدات وفتح أبواب جديدة من أجل التبادل التجاري معها (طاهر، ٢٠٢١، ١٣١).

٣ _ أهداف ورؤية الصندوق العراقي للتنمية الخارجية: (وزارة المالية، ٢٠١٣) المادة الثانية من القانون حددت الأعمال التي يسعى الصندوق العراقي أن يحققها:

- _ إعطاء القروض طويلة الأجل والمتوسطة للأقطار العربية بشروط سهلة والأفضلية تكون للمشاريع الحيوية .
 - _ المشاركة في المشاريع الإنمائية التي تملك طابع استثماري والأفضلية تكون لمشروعات التكامل الاقتصادي العربي .
 - _ تحفيز توظيف الأموال الخاصة والعامة بطريق غير مباشر أو مباشر بشكل يضمن تطور عمليات الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية وفي الأقطار العربية وكذلك التكامل الاقتصادي العربي.
 - _ تأمين المعونات والخبرات الفنية في مختلف مجالات الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية والأقطار العربية.
 - _ التنسيق والتعاون مع صناديق التنمية الدولية والعربية التي يشارك العراق فيها مع صناديق التنمية الأخرى .
 - _ متابعة علاقات العراق المالية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف وجميع ما هو متعلق بإدارة مساهماته وجميع ما له علاقة بالاتفاقات الضريبية واتفاقات القروض .
- ٤ - استثمارات الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (وزارة المالية، ٢٠٢٣):

أ _ طبيعة عمل قسم الاستثمارات:

- اعتماداً على النظام الداخلي للصندوق العراقي للتنمية الخارجية فإن جزءاً من الاستثمارات يهتم بالآتي:
- _ متابعة وإدارة استثمارات وزارة المالية أي الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لجمهورية العراق الخارجية التي تتمثل بمشاركته برؤوس أموال الشركات العربية المشتركة المتوزعة بعدة دول عربية (الخاقاني، ٢٠٢٣) وعددها يبلغ ٣٠ شركة والاستثمار فيها يتركز على مشاريع النفط والزراعة والنقل والمشاريع المالية والصناعية .
 - _ تنسيق حضور بعض ممثلي العراق في اجتماعات الجمعيات العامة غير العادية والعادية للشركات وفي اجتماعات مجلس الإدارة.
 - _ متابعة التقارير التي يقدمها ممثلي العراق بخصوص حضورهم لاجتماعات الشركات .

__ تقديم التوصيات اللازمة للممثلين التي تتمثل بوجهة نظر الصندوق عن كل القرارات الخاصة بعمل تلك الشركات وعن جميع الأمور المهمة.

__ تحصيل ومتابعة الديون التي تترتب على بعض الشركات والتي تكون لصالح الصندوق العراقي والتفاوض بخصوصها

__ الإيرادات:

إن معظم إيرادات الصندوق تأتي من حصته من الأرباح المتحققة للشركات العربية المشتركة المساهم بها وخمسين بالمئة من صافي إيراداته الكلية يتم تحويله لحساب خزانة الدولة اعتماداً على المادة ١١ من عقد تأسيسه .

الآفاق المستقبلية للقسم:

قسم الاستثمارات يتطلع لفتح آفاق جديدة من أجل التعاون المشترك بين الدول العربية الشقيقة والعراق من خلال عضوية العراق بمجالس إدارات الشركات العربية المشتركة المساهم بها من أجل إنشاء مشاريع بالمجالات المختلفة وذلك لأهداف ربحية وتنموية يسعى لتطوير كوارده تحت إشراف موظفيه في زيارات للصناديق والمؤسسات الأجنبية والعربية التي لديها خبرة بمجالات الاستثمارات المالية وكذلك التنمية البشرية (وزارة المالية، ٢٠٢٣)

٥- تطور رأس مال الصندوق العراقي للتنمية الخارجية:

عندما تأسس الصندوق بلغ رأس ماله خمسين مليون دينار عراقي يقوم بالدفع من ميزانية الدولة العامة مرة واحدة من أجل تمويل الصندوق في بداية تأسيسه بعد ذلك يقوم بتمويل نفسه بشكل ذاتي حتى يتابع أنشطته وفي عام ١٩٧٩ مجلس قيادة الثورة المنحل أصدر تعديل على قانون تأسيس الصندوق وهذين التعديلين يتعلقان برأس ماله (طاهر، ٢٠٢١، ١٣٨)

التعديل الأول:

حدث في سنة ١٩٧٩ حيث ضاعف رأس مال الصندوق إلى ١٠٠ مليون دينار عراقي وإلى رأس ماله أضيفت مساهمات العراق في رساميل صناديق التنمية الدولية والعربية التي لها أغراض مشابهة.

الجدول (٢) يبين تطور رأس مال الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

العام	حجم رأس المال (مليون دينار)
١٩٧٤	٥٠
١٩٧٩	٢٠٠
١٩٨٩	٣٧٧.٤

وأضيفت إلى رأس ماله إسهامات العراق في رساميل صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأهداف المماثلة (الفقرة (١) من المادة (٢) من قانون التعديل الأول لقانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (٧٧) للعام ١٩٧٤، رقم (١٥٢) للعام ١٩٧٩). بينما التعديل الثاني الذي قام بمضاعفة رأس مال الصندوق مرة ثانية ليغدو 200 مليون دينار في سنة 1979 إلى جانب المساهمات التي ذكرت في التعديل الأول (المادة (١) من قانون التعديل الثاني لقانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (٧٧) للعام ١٩٧٤، رقم (١٥٢) للعام ١٩٧٩)، وفي سنة 1989 وصل رأس مال الصندوق إلى 377.4 مليون دينار عراقي أتى من حصيلة جمع رأس ماله النقدي الذي قُرِّرَ لحين التاريخ المذكور الذي بلغ 200 مليون دينار عراقي ومجموع الإسهامات الاسمية في رساميل الصناديق المقصودة حتى نفس التاريخ الذي بلغ 535.36 مليون دولار أمريكي بينما رأس المال الذي تم دفعه حتى آخر سنة 1989 فقد وصل إلى 225.7 مليون دينار عراقي تم الحصول عليه من جمع رأس ماله النقدي المدفوع حتى التاريخ نفسه 1989 والذي بلغ 132 مليون دينار عراقي ومجموع الإسهامات في رأس مال الصناديق المدفوعة من قبل وزارة المالية حتى التاريخ ذاته .

إن إضافة إسهامات الدولة في رأس مال صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأهداف المماثلة إلى رأس مال الصندوق العراقي سببت عدم استقرار في رأس مال الصندوق من الناحية العملية وفقاً لتقلبات المساهمات التي في الغالب يطرأ عليها ارتفاعات متتالية بحسب القرارات المأخوذة من مجالس إدارتها لأنها تسابير الوضع السياسي، على وفق رؤية النظام المهيمن على زمام الأمور في تلك المرحلة و عليه فقد ظل قسم من المساهمات من رأس مال الصندوق مفتوحاً وفقاً للتغيرات الطارئة على هذه المساهمات التي تتولى وزارة المالية تسديدها وتحويلها لاحقاً إلى الصندوق العراقي بوصفه فائضاً عن رأس ماله المدفوع (عبد العزيز، ١٩٩٠، ٦٩-٧٠).

٦- مصادر تمويل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية:

أ- مبلغ 200 مليون دينار عراقي -وفق تعديل القانون -يتم دفعها بشكل مباشر من الموازنة العامة ولمرة واحدة حيث أن الصندوق يمول ذاته لاحقاً (المادة (٣) من قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المعدل)

ب- إسهامات العراق في رأس مال صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأهداف المماثلة وتعتبر في ذات الوقت جزء من رأس مال الصندوق.

ج- مبالغ إسهامات وزارة المالية في رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة وتعتبر في ذات الوقت جزء من رأس مال الصندوق (طاهر، ٢٠٢١، ١٣٩).

وتتجسد عائدات صندوق التنمية الخارجية بالآتي: (واثق، ٢٠١٤، ٢١)

أ- حصة الصندوق من إسهامات المالية في الشركات العربية المشتركة .

ب- عائدات استثمار السيولة في المصارف الأجنبية والمحلية .

ج- فائدة القروض التي يتم منحها للبلدان والمؤسسات العربية والإقليمية والعالمية وإن نسبة هذه الفوائد لا تتخطى 2.5 بالمئة .

د-عائدات توظيف أموال الصندوق في كفالة الأوراق المالية والأسهم التي تخص المشاريع التي سبق وأن اشترك الصندوق العراقي للتنمية فيها .

ه-عائدات الدراسات والأبحاث الاقتصادية والفنية والهندسية التي يقوم بها الصندوق بشكل منفرد أو بالاشتراك مع المؤسسات الأخرى.

ثانياً: صندوق تنمية العراق :

حتى نستطيع التعرف على صندوق التنمية العراقي ونلم بتفاصيله، فإن ذلك يحتاج أن نتطرق للموضوع من جوانبه كافة إلى جانب معرفة قوانينه وأنظمته وتحديد ماهيته القانونية ومدى التطابق مع الخصائص والغايات العامة المنطبقة على صناديق الثروة السيادية في العالم. من أجل ذلك سوف نتطرق إلى صندوق التنمية العراقي من حيث كيفية إنشائه ودوافع وأهداف تأسيسه والغايات التي يسعى لتحقيقها إلى جانب مصادر تمويل الصندوق وكذلك أمواله ونشاطاته وهذا في العديد من الفروع وهي كما يأتي:

1- نشأة الصندوق:

أنشئ صندوق التنمية العراقي في 15 أيار سنة 2003 وفق الفقرة 12 وترتيباتها في الفقرات (13، 14، 20) من قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1483، وقد دل على تأسيس صندوق تنمية للعراق، ووضعه في عهدة البنك المركزي العراقي، ويتم فيه إيداع صادرات العراق من مبيعات البترول ومشتقاته وأيضاً الغاز، ويتم استعمال الصندوق بكل شفافية من أجل تلبية الأموال العراقية المجمدة، فيعد حساب احتياطي بالعملة الأجنبية، وهو من ضمن العمليات المرتبطة باستثمار الاحتياطيات الدولية، والهدف هو التصدي للحالات الطارئة والعرضية في الموازنة العامة ويجري تسعير برميل النفط عند القيام بإعداد الموازنة بأسعار أقل من الأسعار المعتمدة عند التصدير بمعنى اعتماد سياسات استقرار وانسيابية مرتفعة في تمويل النفقات العامة عندما تتعرض الموارد المالية للبلاد إلى تغيرات فجائية وليست مرغوبة أثناء السنة المالية (القسم الثالث من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (٢) للعام ٢٠٠٣).

إن السياسية التي يقوم الصندوق باتباعها في استثماراته تفضل السيولة على العوائد.

فاستثمار الفوائض يتم توجيهه باتجاه حوالات الخزينة ذات الأمد القصير والتي تمتاز بأنها خالية من المخاطرة وقام بالتأكيد بأن صندوق التنمية هو حساب مصرفي مفتوح عند البنك الاحتياطي الفيدرالي ويتم فيه إيداع إيرادات البترول مع اقتطاع نسبة 5 بالمئة فتذهب لجنة التعويضات لتحويل إلى الكويت لسداد التعويضات المالية والتي بلغت 52 مليار دولار. في ذلك الوقت وأما الباقي وهو 95 بالمئة وهي حصة صندوق التنمية العراقي في الحساب المفتوح باسم البنك المركزي في العراق ولصالح جمهورية العراق (عز الدين، ٢٠١٦، ٢٢٦).

وفي 12 تشرين الثاني لعام 2022 أكدت الحكومة في العراق في قانون الموازنة العامة على قرار إنشاء صندوق تنمية العراق وإن تمويله يتم من اقتطاع نسبة من إيرادات البترول، ومنه تنتشعب صناديق تخصصية لكل من الصحة والتربية والسكن وغير ذلك.

2 - عوامل ساعدت على تأسيس صندوق تنمية العراق:

أثناء العودة إلى مقدمة اللائحة التنفيذية لصندوق التنمية العراقي التي صدرت عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة، يتضح لنا بشكل جلي دوافع إنشاء صندوق التنمية العراقي فقد نصت على:

وتأكيداً مرة ثانية على أحد الغايات الكبرى التي تحاول السلطة الائتلافية المؤقتة تحقيقها وهو ضمان توظيف موارد صندوق التنمية العراقي الذي تم تأسيسه مؤخراً وموارد الدولة الأخرى ومن ضمنها البترول العراقي ومشتقاته واستعمالها بغية تحقيق الخير والرفاهية للشعب في العراق (ديباجة اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (٢) سنة ٢٠٠٣).

وبالتأكيد إن الدافع مهم لإنشاء الصندوق هو إعادة إعمار العراق وحل النزاعات المسلحة المتواصلة في العراق من خلال تكليف الإدارة المدنية في العراق وفي تلك المدة كان يوجد دعوات من أجل تأسيس صندوق ثروة سيادي في العراق، فقد جعل الطريق ممهداً لتأسيس الصندوق، وأول من قام بطرح فكرة تأسيس صندوق التنمية العراقي هو نائب مؤسسة أمريكا الجديدة للأبحاث الاقتصادي الأمريكي ستيفن كلمونز في مقال قام بنشره في 2003/4/9 يتعلق بفكرة تطبيق تجربة ألاسكا في توزيع عائدات البترول في العراق من خلال العمل على إنشاء ما يدعي بصندوق العراقيين الذي يعمل على تخصيص حوالي 40 بالمائة من عائدات النفط وتوزيعها بشكل مباشر على المواطنين (كاظم وآخرون، ٢٠١٣، ٤٧). فقد افترض في ذلك الوقت أن إيرادات النفط تبلغ 20 مليار دولار الحكومة تحصل على 12 بالمائة منها من أجل أن تقيم مشروعات عامة أما الباقي فيودع في الصندوق على شرط أن يستثمر بمختلف قطاعات الاستثمار وتوزيع عائداته بشكل عادل بين الشعب العراقي (العطواني، ٢٠١٦، ١٥٦)، طرح فكرة تأسيس صندوق ثروة سيادي كذلك من قبل الاقتصادي توماس بالي الذي قام بالدعوة إلى تطوير الأفكار التي تم طرحها بخصوص تطبيق نموذج ألاسكا الذي يتوافق مع الأهداف التي أعلنتها الإدارة الأمريكية من أجل تطوير الديمقراطية في العراق والعمل على تضيق فجوات الاختلاف وتحسين الأوضاع سواء كانت سياسية أو اقتصادية في العراق (الهييتي، ٢٠٠٧، ص ٣٢١-٣٣٨) وجميع هذه الدعوات كان لها تأثير كبير في تأسيس صندوق التنمية العراقي.

يلتزم صندوق تنمية العراق بالأسس المالية الآتية :

1-المحافظة على رأس مال ملائم وسيولة واحتياطيات.

2- العمل على اتخاذ التدابير الملائمة في الحالات الآتية:

تدني قيمة الأصول، التصرف خلال حدوث خسائر، دفع الالتزامات.

3- العمل على مسك السجلات المالية والحسابية الملائمة.

4- الرقابة الفاعلة لمقاييس إدارة المخاطر عن التشغيل والائتمان .

5- التأكد من أن الأصول متنوعة والمحافظة على رأس مال الصندوق واحتياطياته (الداوودي، ٢٠١٤، ٨٤-٨٥).

ومما ذكر سابقاً نجد أن هذه التقسيمات هي خطوات تنظيمية من أجل تنظيم وإدارة عمل الصندوق والهيئات المتعلقة به، ولا تعدّ هيكلاً إدارياً وتنظيماً بالمعنى المطلوب، وسبب ذلك أن المكلفون بإدارة أعمال الصندوق في، أقسامه هم ذاتهم المكلفون بإدارة دولة العراق في تلك المرحلة الانتقالية (سلطة الائتلاف المؤقتة).

٣- مصادر أموال صندوق تنمية العراق:

بدأ صندوق التنمية العراقي نشاطاته عند تأسيسه بخمسين مليار دينار عراقي هذا كمساهمة من الدولة إلى الصندوق وأيضاً خمسين مليون يورو كبداية إنشائية (عز الدين، ٢٠١٦، ٢٦٥).

أما المصادر التي مولت الصندوق فكانت في أول إنشائه تأتي من اي إيرادات النفط مقابل الغذاء والدواء بحسب برنامج الأمم المتحدة وفق القرار ذو الرقم 986 لسنة 1996. (قرار مجلس الأمن رقم (٩٨٦))

وعقب انتقال صندوق التنمية العراقي من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الحكومة العراقية التي تم انتخابها سنة 2005 أصبح تمويل الصندوق من عائدات النفط ومن الأموال التي تمت مصادرتها من حسابات الرئيس السابق و أفراد عائلته (تايه، ٢٠١٣، ١٦).

ومن الممكن إيضاح مصادر تمويل صندوق تنمية العراق بما يأتي:

_ المصدر الأول: هو إيرادات البترول ويجري التمويل بتحويل نسبة 95 بالمئة من إيرادات صادرات البترول العراقي ويتم تمويل الصندوق من عدة مصادر أخرى، أما النسبة الباقية وهي 5 بالمئة فتذهب إلى صندوق تعويضات الكويت الذي تم إنشاؤه وفقاً لقرار مجلس الأمن ذو الرقم 686 لسنة 1990 (طاهر، ٢٠٢٢، ١٥٨).

_ المبالغ التي قدمت من مجلس الوزراء التي قررت من مجلس النواب والتي تم توجيهها للدعم التنموي الاقتصادي وايضاً الخدمات والمنتجات التي تم تحديدها وفق هذا القانون (الداودي، ٢٠١٤، ٨٤).

_ التبرعات و الهبات التي تم تقديمها من لدن المنظمات الدولية والوكالات الأجنبية والحكومات والمؤسسات المالية الأخرى (عز الدين، ٢٠١٦، ٢٦٦).

_ الأجور و الفوائد التي حصل عليها من الصندوق وفقاً لتعليماته و باقي الدخل المتولدة وفقاً لأسس الإقراض الإسلامي في أي ائتمان مالي مُنح للشركات والمشاريع الخاصة المؤهلة .

_ الغرامات والرسوم والأجور التي يتم فرضها من الصندوق وفقاً لهذا القانون و تعليماته .

_ الائتمان المالي الذي يناله الصندوق من مصارف العراق التجارية وأيضاً المصارف الأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى.

_ العائدات المستلمة على الأسهم و عائدات بيع الأسهم التي يحوزها الصندوق لأي مشروع خاص أو شركة ومثلما هي محددة وفق هذا القانون ، و ايضاً عائدات الإيداعات و عائدات الاستثمار التي تحققت من لدن الصندوق على استثماراته سواء كانت طويلة الأمد أو قصيرة الأمد أو متوسطة الأمد في أي من الأدوات المالية التي تولد الدخل.

٤- أهداف صندوق تنمية اقتصاد العراق:

كمؤسسة تنموية اقتصادية فدرالية تشمل الآتي :

أ_ العمل في إطار الاقتصاد الوطني من أجل تصويب اختلالات السوق باستعمال التنمية الاقتصادية عقب انتهاء المنازعات (فهد، ٢٠١٧، ٢٨) .

ب_ تشجيع القطاع الخاص ودعمه وبضم كلاً من الشركات والمشاريع الخاصة وكذلك المستثمرين من خلال تأمين أشكال الدعم التنموي الاقتصادي والخدمات والمنتجات التي تسهم في ازدياد الاستثمارات والفرص الاقتصادية والعمالة على المستويين الوطني والإقليمي وكذلك في المحافظات.

ج_ المساهمة في التنمية الاقتصادية الجيدة للوطن بحسب استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية والتي أعدت من وزارة التخطيط مع التقيد باحترام الحقوق الدستورية لسلطات التنمية الإقليمية وكذلك في المحافظات.

د_ إنشاء برامج من أجل تشجيع المصارف الخاصة والعامة ومؤسسات الإقراض ومؤسسات الائتمان وإيضاً مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة، ومؤسسات التنمية الإقليمية والمحافظات من أجل إعطاء قروض بشروط تنافسية على مستوى الدولة كلها، والعمل على اختيار أماكن تزداد فيها مستوى البطالة وتندنى الدخل.

هـ_ العمل على رعاية اقتصاد عراقي انتقالي دائم طويل الأجل يقوده السوق من خلال تأمين ائتمان مالي بشكل مباشر أو غير مباشر لكل من المشاريع والشركات الخاصة وكذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

و_ التقيد بالشفافية والوقوف في وجه الفساد للتأكد من رضوخ صندوق التنمية العراقي للمحاسبة أمام شعب العراق.

ز_ دعم التنافس على الصعيد الوطني والارتباطات الفعالة للأسواق المحلية واستعمال التكنولوجيا والمعرفة التي تقبل التطبيق والعمل على تطويرها وتحسينها.

ح_ تأمين الدعم الاقتصادي التنموي الغير مالي وخدمات الشركات والمشروعات الخاصة ومنتجاتها .

ط_ القيام بالتنسيق مع الهيئات الحكومية المتعددة من أجل تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال وتخفيض الحواجز الإدارية ومن بينها احتياجات الإجازات والتراخيص الطويلة للمشروعات الخاصة (طاهر، ٢٠٢١، ١٥٧) .

٥- تقييم صندوق التنمية العراقي وهل يمكن عدّه من صناديق الثروة السيادية:

عند الإمعان في صناديق الثروة السيادية بحسب تقسيماتها وأغاياتها المتعددة، فإنه بالإمكان أن نعد أن صندوق التنمية العراقي واحداً من صناديق الثروة السيادية والذي بالإمكان أن نقيمه على مستويين :

أ_ المستوى الأول:

يجسد صندوق التنمية العراقي عند هذا المستوى واحداً من صناديق الاستقرار للتصدي للحالات الطارئة في الميزانية العامة. ومن هذا المنطلق تم اقتراح تسعير البترول لأهداف تحديد إيرادات الموازنة العامة لسنة 2008 أي بحدود 52 دولار للبرميل الواحد وهو أدنى من الأسعار التي يتم اعتمادها عند تصدير النفط والمحدد ب 14-18 دولارا للبرميل

الواحد ، وهذا من أجل الحصول على تراكم موارد إضافية عدة في الصندوق من خلال التركيز على سياسات استقرار أو انسيابية مرتفعة في تمويل النفقات العامة عندما تتعرض الموارد المالية للدولة إلى تغيرات مفاجئة أو ليست مرغوبة أثناء السنة المالية في هذا المستوى، وهي تتجذب إلى مبدأ السيولة أكثر من انجذابها إلى مبدأ تعظيم العوائد، وهذا يؤدي إلى جعلها ضمن مجال و غايات صناديق الاستقرار والتي تعمل في المدة القصيرة.

ب_ المستوى الثاني:

وهو حساب احتياطي يكون بالعملة الأجنبية و يقع في إطار العمليات المرتبطة باستثمار الاحتياطيات الدولية التي أشرنا إليها سابقاً ، فهو يعبر عن النظر في موارده في المرحلة الراهنة وهي تمتاز بالسيولة ما أمكن من أجل التصدي لأي هزات طارئة و مؤثرة على استقرار القطاع الخارجي في الاقتصاد ومنعكسات ذلك على السوق المالي والاستقرار الداخلي ومن خلال هذا يعتبر هذا المستوى ضمن صناديق الثروة السيادية ومن النوع الذي يتلافى أي تكاليف سلبية بسبب إدارة تلك الاحتياطيات في هذه المرحلة المبكرة من الاحتياطيات الأجنبية المتراكمة التي تغطي ما يقارب ثمانية أشهر استيرادية للعراق في الوقت الراهن وهي لم تصل إلى حدودها المثالية و غاياتها النهائية بعد وإن الاتجاه إلى مبدأ التنويع التام بحاجة إلى التحول بصورة تدريجية من مبدأ السيولة في إدارة تلك الاحتياطيات إلى مبدأ العوائد وتعظيمه وهذا معناه تحمل بعض المخاطرة نتيجة الاستثمار طويل الأمد والذي يمتد لأكثر من سنة واحدة وبمختلف موجودات المال والمقومة بعملات مختلفة بحسب ما يدعى أي الاحتياط من مخاطر تغيرات أسعار الفوائد وهو أمر يستوجب في الوقت ذاته التنويع بين السندات وفق آجالها سواء كانت طويلة الأمد أو قصيرة الأمد أو متوسطة الأمد في آن معاً بهدف تعزيز العائدات أو الدخل الذي ينجم عن الاستثمار بأقل المخاطر المحتملة .

في ضوء ما ذكر يمكن الاستخلاص بأن صندوق التنمية العراقي يعدّ صندوقاً للثروة السيادية وأنه في ذات الوقت يعد صندوقاً ذا أهداف متعددة سواء لأهداف الاستقرار بحسب متطلبات السياسة المالية وبسيولة نسبية مرتفعة ولأهداف استثمار الاحتياطيات الأجنبية بحسب متطلبات السياسة النقدية وبسيولة نسبية مرتفعة كذلك (صالح، ٢٠٠٨، ٤-٥).

الاستنتاجات

١-إن الاستقرار الاقتصادي في العراق ضعيف على الرغم من الموارد الوفيرة والامكانات الهائلة، لكن سوء إدارة وعدم تمكين ذوي الاختصاص من ممارسة ادوارهم في هذا الميدان، يقف عائقاً أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢-بالنسبة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق يتضح ان بعضها في تقلب دائم والبعض الآخر شبه مستقر.

٣-يعتمد الاقتصاد العراقي على مكون واحد من مكوناته (مورد النفط) ولا تسهم المكونات الأخرى (زراعة صناعة سياحة... الخ) الا مساهمة قليلة فيه، وهذا منافي لمفهوم الاستقرار الاقتصادي الذي يمثل ضرورة الاستفادة من قطاعات الاقتصاد ككل.

٤-يتمتع العراق بشي من الاستقرار مادامت أسعار النفط مرتفعة وعائداته منها كبيرة، ما ان حصلت ازمة اقتصادية كازمة (كورونا) أو ازمة سياسية عسكرية فتتأثر أسعار النفط وتنخفض مما يؤدي إلى تعرض الاستقرار الاقتصادي في العراق إلى صدمة مستمرة حتى تحسن أسعار النفط، مما تنعكس هذه الازمة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

٥- أثبتت صناديق الثروة السيادية أهميتها كأحدى الأدوات الاقتصادية الحديثة متعددة الأنشطة بضمنها أنشطة تساهم بتحقيق استقرار اقتصادي.

التوصيات

١- ضرورة الإسراع بالعمل على إنشاء صندوق ثروة سيادي يستند بإدارته إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ويتم ذلك عن طريق تصنيف تخصيص الفوائض الاقتصادية ثم العمل على توظيفها بالشكل الذي يتناسب بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذا البلد .

٢- للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لابد من الحفاظ على معدلات (تضخم وبطالة) مستقرة ملائمة للوضع الاقتصادي، وهذا لا يمكن أن يتم مادام الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي لذا يستحسن الانتفاع من إنشاء الصندوق واستثماراته وعوائده واحتياطياته في امتصاص الصدمات عن طريق عمله كبديل للنفط او غيره من الموارد الريعية، ثم يؤدي ذلك إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

٣- للاستمرار بالحصول على مزايا ومنافع صناديق الثروة السيادية يستحسن مراقبة السوق الداخلي والخارجي ومتطلباته والعمل على تنويع الناتج المحلي بما يلبي متطلبات السوقين بما يخدم الاستقرار الاقتصادي .

٤- لابد على الباحثين الجدد من إعطاء أهمية كبيرة في أبحاثهم على موضوع صناديق الثروة السيادية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المصادر

١. احمد بريهي علي، الاستثمار الأجنبي، دار الكتب، كربلاء، ٢٠١٤.
٢. أحمد عمر الراوي، دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، عدد خاص لندوة قسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢١ \مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
٣. احمد نصير، وآخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة، صندوق النرويجي نموذجاً، جامعة حمه لخضر -الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، ٢٠١٨، عدد خاص المجلد ١.
٤. احمد ياسين عبد وآخرون، دور الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ٢٠١٦، عدد ٤٩.
٥. إيهاب إبراهيم محمد، الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٩، العدد ٣، ٢٠١٩.
٦. بهدل ولد لحبيب، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٩، رسالة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، ٢٠١١.
٧. بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة، الجزائر، ٢٠١٥.
٨. جعفر طالب احمد، الصناديق السيادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث، جامعة واسط/كلية الإدارة والاقتصاد، منشور مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢، ٢٠١٨.

9. جودت كاظم العاني، دور المساعدات في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢.
10. حبارك سمير، تأثير الأزمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠٢٠.
11. حسن لطيف كاظم، عاطف الفي مرزوك، حيدر نعمة بخيت، إشكالية الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية مع إشارة خاصة إلى إمكانية إنشاء صندوق سيادي في العراق، مجلة دراسات اقتصادية عدد ٣، بيت الحكمة، ٢٠١٣.
12. حسنين صالح حامد محمد، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية)، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع المجلد 3، العدد 3، 2022.
13. حسين الخاقاني، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، أوراق في عالقات العراق الخارجية الاقتصادية، شبكة العراقيين الاقتصاديين العراقيين، منشور على الرابط الآتي، <http://iraquieconomists.net/ar>
14. خالد شامي ناشور العطواني، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية في بلدان مختارة مع إشارة خاصة إلى صندوق تنمية العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠١٦.
15. دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، عمان، ٢٠٠٩.
16. رافع احمد حسن، الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة تجارب دولية) ومحاولة تطبيقها في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد العراق، ٢٠١١.
17. رائد عبد الخالق، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
18. رشدي سعد رشيد عزوبك، العلاقة بين استثمارات صناديق الثروة السيادية والتغيرات في أسعار اسهم الشركات المستثمر فيها، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠١٣.
19. سعود وسيلة، فرحات عباس، حوكمة الصناديق السيادية – دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر -، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، العدد ٤، ٢٠١٥.
20. سنان عبد الحمزة تايه، صندوق الثروة السيادي العراقي، هل سيكون الحل ام جزء من المشكلة، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس لكلية القانون جامعة البصرة بالاشتراك مع كلية شط العرب الجامعة، ٢٠١٣.
21. سوزان محمد عز الدين، مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للآطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سنياغو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٧٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، سنة ٢٠١٦.
22. سوزان محمد عز الدين الداودي، تحليل مقارن بين صناديق الثروة السيادية وصندوق تنمية العراق في اطار معايير الحاكمة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠١٤.
23. صالح مظهر محمد، صناديق الثروة السيادية: تقييم اولي لتجربة صندوق تنمية العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2008.
24. صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، ٢٠٠٨.
25. طبعي منال، بوقجوة فاطمة الزهراء، دور الصناديق السيادية في حماية الاقتصاد من الازمات المالية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل، الجزائر ٢٠٢١-٢٠٢٠.

26. عاطف لافي ، عباس مكي، التنويع الاقتصادي، مفهومه وإبعاده وممكنات تحقيقه في العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد ٣١، ٢٠١٤.
27. عباس مكي حمزة ،التنويع الاقتصادي ،تجارب بلدان مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، ٢٠١٣.
28. عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات البترول ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، ٢٠١٥.
29. علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة: حالة اقطار مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٣٩، لبنان، ٢٠٠٩.
30. فتحية بومزير، وصورية بلهولة ، الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية حالة النرويج والجزائر و ابوظبي، رسالة ماجستير ،جامعة محمد الصديق بن يحيى-حيجل ٢٠٢١.
31. قوتال ابتسام ،فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٨.
32. لجنه صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية ،دراسة قانونية ،،كتاب، كلية القلم الجامعة ،مركز الرافدين للحوار، بيروت ٢٠٢١.
33. ماجد عبد الله المنيف ،صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،الكويت ، العدد ٤٧، ٢٠١٠.
34. مايح شبيب ،تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية علوم الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،العدد ١٥، ٢٠١٠.
35. مجيد الهيبي ،ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية في النفط والاستبداد ،الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد، ٢٠٠٧، ص٣٣٨-٣.
36. محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون – دروس السبعينات وفاق المستقبل ،عالم المعرفة ،الكويت، ١٩٨٦.
37. محمد عماد عبد العزيز ،إمكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق رؤيا مستقبلية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، منشور على مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت، المجلد ١، العدد ٣٧، ٢٠١٧.
38. مريم بوكابوس ،الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية دراسة حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي،المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠١٣.
39. المنصوري واثق علي محي، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة، رسالة ماجستير جامعة كربلاء، ٢٠١٢.
- 40.
41. مولاي لخضر عبدالرزاق، بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد ٧، ٢٠١٠.
42. نغم حسين نعمة ،تبارك نعمان علي ،الصناديق السيادية ودورها في الأزمات المالية مع إمكانية استحداث صندوق سيادي للعراق ، مجلة الريادة للمال والاعمال ،المجلد الثالث ، العدد ١، ٢٠٢٠.
43. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي، الدار الجماهيرية ، للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، ٢٠٠٠.

44. هبة عبد المنعم، صندوق النقد العربي، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح و سياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٢.

45. وزارة المالية، نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، جمهورية العراق، التاريخ، متوفر على الرابط:

<https://ifed.gov.iq>

46. Briguglio L, "Economic Vulnerability and Resilience Concepts and Measurements", United Nation University, disponible sur: <https://www.ciaonet.org/attachments/91/uploads>, World Institute for Development Economics Research, Research paper N°2008/55, May, (consulté le: 25/06/2019), 2008.

47. Benmensour Lilia , Sebti Latifa , fonds souverains (solutions aux nouvelles crises) , revue économies financière bancaire et managements , université de Biskra, Algérie, N° 01, 2016.

48. International Monetary Fund, "How the IMF promotes global economic, stability", Fact sheet, August, disponible sur <http://www.imf.org/external/np/exr/fact/globstab.htm>, 2011.

49. Maha Eltobgy, Thinking Strategically, Using Resource Revenues to Invest in a Sustainable Future , World Economic Forum, Committed to Improving the State of the World, White Paper, Geneva, Switzerland , December 2018, p20 Benjamin J. Richardson; Sovereign Wealth Funds and the Quest for Sustainability: Insights from Norway and New Zealand; Nordic Journal of Commercial Law ; issue 2011.

50. Steven Coissard, Yann Echinard, Alain Laurent, L'émergence des fonds souverains : réalités et enjeux, Centre Thucydide, Analyse et Recherche en Relations Internationales, Annuaire français des relations internationales 2011, volume XII, Bruylant, 2011.